الفصل الأول

أزمة السويس وقطع العلاقات المصرية البريطانية عام ١٩٥٦م

أولاً : بريطانيا وتمويل مشروع السد العالى .

ثانياً : بريطانيا وتأميم مصر لشركة قناة السويس .

ثالثاً : حرب السويس وقطع العلاقات المصرية البريطانية.

بعد التوتر الملحوظ فى العلاقات المصرية البريطانية إثر الدور الرئيسي الذي لعبته الحكومة المصرية، للتصدي لسيطرة بريطانيا على الشرق الأوسط من خلال حلف بغداد، وما تبعه من عقد مصر لصفقة الأسلحة السوفيتية، طرأ على العلاقات تحسن طفيف، مع وضوح دور بريطانيا فى مفاوضات العرض الأنجلو أمريكى لتمويل مشروع السد العالى بأسوان. إلا أن العلاقات ما لبثت أن توترت بشدة بعد سحب العرض، وما تبعه من تأميم الحكومة المصرية لقناة السويس فتآمرت بريطانيا مع فرنسا وإسرائيل لشن حرب ثلاثية على مصر،مما أدى إلى انقطاع العلاقات تماماً بين البلدين.

أولاً : بريطانيا وتمويل مشروع السد العالى .

لم يكن مشروع بناء السد العالى(*) بأسوان وليد العام ١٩٥٥م، وإنما كان حلماً ظل يراود حكومة الثورة المصرية منذ قيامها وقد أبدى جمال عبد الناصر اهتماماً خاصاً بالمشروع، لأهميته فى تحسين أوضاع مصر الاقتصادية(١)، إذ أنه سيزيد من رقعة الأراضي الزراعية لمواجهة الزيادة المستمرة فى عدد السكان، فضلاً عن قدرته على إنتاج طاقة كهربائية ضخمة تكفى لتشغيل المصانع الجديدة، ورفع كفاءة الإنارة لجميع أنحاء الجمهورية المصرية(٢) .

على هذا الأساس كلف عبد الناصر وزير الاقتصاد المصري عبد الجليل العمرى مهمة عرض المشروع على البنك الدولى للإنشاء والتعمير(*) لمعرفة مدى استعداده لتمويل المشروع بالنقد الأجنبى(٣) . حيث وافق البنك الدولى على المشروع من حيث المبدأ وعلى أساس تلك الموافقة دارت

(*) يعتبر المشروع من أفكار مهندس مصري من أصل يوناني يُدعى "أوريات دانيوس" عرضه على الحكومة المصرية فى العهد الملكي عام ١٩٤٧م إلا أنها رفضته، وفور قيام الثورة أعاد عرضه على "جمال سالم" قائد جناح بالجيش المصري وعضو مجلس قيادة الثورة، فرحب به وتبناه، كما استطاع إقناع أعضاء مجلس قيادة الثورة بأهميته لدى الاقتصاد المصري، فخوله المجلس مسئولية اكتمال دراسة المشروع .انظر: أحمد حمروش: مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٠.كما أعلنت الحكومة المصرية عن المشروع لأول مرة فى يناير ١٩٥٤ وأبدت بعض الشركات البريطانية والأمريكية المتخصصة فى بناءً السدود اهتمام بالأمر، فمنحتها الحكومة المصرية مهلة ١٣ شهر لإنهاء الدراسة حول سلامة المشروع، وانتهى بتقرير يؤكد سلامته . انظر: هيئة البحوث العسكرية: مرجع سابق، ص٣١. وأيضاً: أحمد حمروش: نفسه، ص ٨٠. وأيضاً: عبد الرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص٣٣٧ . وتزامن ذلك مع انتهاء جمال سالم وفريقه من دراسة المشروع وعرضه على مجلس قيادة الثورة فأقره فى أبريل ١٩٥٤ ولم يبق إلا تمويله. انظر: محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص٧٨٣– ٧٨٤. وأيضاً: هيئة البحوث العسكرية: مرجع سابق، ص٣١.وأيضاً: جورج حليم كيرلس: قناة السويس منذ القدم إلى اليوم، الجزء السابع، إصدارات سلسلة أقرأ (العدد رقم ٣٩٨)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٩٢.

(1) Peter Mansfeild ,The Middle East , P226.

(2) P.R.E.M,11/1282,Tel.No 2598,from Washington to F.o,Date.Oct 26, 1955.
- Peter Mansfeild, Ebid .

(*) هو شركة مالية دولية أنشأت لتشجيع الاستثمار فى جميع أنحاء العالم . انظر: هيئة البحوث العسكرية : نفسه، ص٣١ .

(١) عبد الرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص٣٣٧.

مفاوضات بين ممثلى البنك الدولى والحكومة المصرية لدراسة مدى صلاحيته من كل الجوانب، كما بدأ العمل الميداني لبعثة البنك الدولى فى أسوان فى مارس١٩٥٥م، ومع انتهاء العمل الميداني للدراسة فضلاً عن المفاوضات أقر البنك الدولى فى أغسطس١٩٥٥م بصلاحية المشروع وتماشيه مع الاقتصاد المصري،على أن يتم الاتفاق مع الجانب السودانى حول توزيع مياه النيل[١] .

وبالفعل قامت الحكومة المصرية بمحاولات دءوبة لإقناع السودانيين بعقد اتفاقية توزيع مياه النيل، خاصة بعد إعلان حكومة السودان إلغاء اتفاقية ١٩٢٩م لتوزيع المياه[٢]، ولكن الحكومة البريطانية عملت على إفشال تلك المحاولات، حيث نجح" روبرت هاو" الحاكم العام البريطاني فى تحريض الحكومة السودانية على رفض الاقتراح المصري)*(الذي عرضته الحكومة المصرية منذ عام ١٩٥٤م، كما استطاع روبرت هاو إقناع السودان بعدم التنازل عن ٢٥ مليار متر مكعب من المياه[٣]، لذلك أصرت الحكومة السودانية على عدم التنازل عنها للتفاوض مع المصريين حول أى اتفاق فى هذا الشأن، فضلاً عن تصلبها فى المفاوضات،مما أدى إلى فشلها بعد يوم واحد من حدوثها فى أبريل ١٩٥٥م، وهو ما لاقى الاستحسان من الحكومة البريطانية [٤] .ومن ناحية أخرى حاول ممثل الحكومة البريطانية بالبنك الدولى عرقلة المشروع بمحاولة إقناع رئيس البنك الدولى " يوجين بلاك (yogen Black) " بأن الحكومة المصرية غير قادرة على حل مشكلة توزيع المياه مع حكومة السودان، وبذلوا جهوداً كبيرة فى إقناعه بضرورة حل تلك المشكلة قبل إعلان الاتفاق على عرض التمويل[٥] .

ومع إعلان صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر أعلنت الحكومة المصرية أنها أوكلت إلى البنك الدولى مهمة عرض مشروع بناء السد العالى على الدول الكبرى للمساهمة فى تمويله فرحبت الحكومة البريطانية به[٦]، واعتبرته فرصة حقيقية لإعادة نفوذها على الحكومة المصرية بعد فقدانه منذ قيام الثورة المصرية. فقد عمد " أنتونى إيدن " إلى محاولة إقناع الحكومة الأمريكية بقبول المساهمة فى تمويل المشروع باعتباره أمراً سياسياً يهدف إلى ربط الاقتصاد المصري بالسياسة الغربية ورغم الصعوبات التى لاقاها إيدن وحكومته فى إقناع الحكومة الأمريكية بالأمر، إلا أنهم

---

(٢) محمد حسين هيكل: ملفات السويس، ص ص ٧٨٣-٧٨٤.

(٣) أنتوني ناننج : مرجع سابق، ص١٤٧.

(*) نص المشروع على ازدياد حصة السودان إلى ٨ مليار متر مكعب من مياه النيل، بعد إتمام بناءً السد العالى، بعد أن كانت ٤مليار، بناءً على اتفاقية ١٩٢٩م اللاغية . انظر : محمد حسنين هيكل:ملفات السويس، ص ص٢٤٢- ٢٤٥.

(٤) نفسه .

(٥) انتونى ناننج : نفسه، ص ص١٤٦- ١٤٧.

(٦) محمد حسنين هيكل: نفسه، ص ص٧٧٧-٧٧٨.

(١) عبد الرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص ص٣٣٧- ٣٣٨.

نشطوا فى الحصول على الموافقة الأمريكية، طوال شهر أكتوبر ونوفمبر من عام١٩٥٥م(*)، فقد أرسل السفير البريطاني بواشنطن برقية إلى حكومته فى ٢٠ أكتوبر أكد فيها على عمله الحثيث لإقناع الحكومة الأمريكية بأهمية الاشتراك فى عرض تمويل بناء السد العالى لضمان استمرار النفوذ الغربي بالشرق الأوسط. كما أكد على عدم قدرة السوفيت على المساهمة فى عرض البنك الدولى لتمويل المشروع(*) لاحتياج المشروع إلى التمويل بالنقد الأجنبي (فئة الدولار)، وهو ما لا يستطيع السوفيت الحصول عليه بقدر استطاعة الأمريكيين أصحاب العملة(١) .

وعندما لم تجد الحكومة البريطانية الاستجابة المرضية من الحكومة الأمريكية، فى وقت لم تستطع فيه تمويل المشروع بمفردها، لتأثيره المتوقع على دخلها القومى من الدولار(٢)، عقدت العزم على الاشتراك فى العرض الفرنسي الألماني، باعتبار أن المساهمة فى تمويل السد العالى، ذات أهمية إستراتيجية لمصالح بريطانيا فى الشرق الأوسط، بغض النظر عن الجهة التى تموله(٣)، هذا برغم تشككها فى قدرة الاقتصاد المصري على إتمام تنفيذ بناء السد العالى، الذي سيتكلف ألف مليون دولار، فضلاً عن الشك فى قدرتها على سداد قرض التمويل وفوائده(٤). ورغم هذا فإن الحكومة المصرية رفضت العرض الفرنسى الألماني، لقصر مدته وعدم كفاءته فضلاً عن عدم تذكية البنك الدولى له(*) . ومع إعلان العرض السوفيتى لتمويل المشروع استطاعت الحكومة البريطانية إقناع دالاس بتمويل المشروع (٥)، وقد كان لجهود بلاك بمشاركة البريطانيين دور فى إقناع الأمريكيين بأن مصر بيدها مفاتيح الصلح العربي مع الإسرائيلى، الأمر الذى أقنع دوائر صنع القرار الأمريكى بتقديم عرضهم للتمويل بمشاركة بريطانيا(٦)، فضلاً عن الجهود الكبيرة التى بذلها السفير البريطاني بواشنطن

(*) فى حين ذكر محمد حسين هيكل أن الحكومة البريطانية لم تكن مقتنعة بالأمر، إلا أن إيدن رأى أن يساير الأمريكيين فيه. انظر: محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص٣٨١. ومن الواضح أن هيكل قد جانبه الصواب لأن الوثائق البريطانية الآتية فى نفس الصفحة ذكرت عكس ذلك .

(*) حيث تقدم السوفيت بعرض قيمته ٤٠٠ مليون دولار للتمويل، يتم تسديده على٢٥عاماً بفائدة٢%. انظر:

- P.R.E.M, 11/1282,Tel. No.2598,from Washington to F.O, Date.Oct 26, 1955.
- Peter Mansfeild ,The Middle East , P226 .

(1) P.R.E.M, 11/1282, Tel .No 4814 , from Washington to F.O, Date. Oct 20, 1955.
(2) Ibid, R. No 2676, from Washington to F.O, Date Nov 3, 1955.
(3) Ibid, Memorendum, from Boord of Trada to Prem Minister, Date. Nov 2, 1955
(4) Ibid, Tel .No 5269, from F.O to Washington, Date Nov 9, 1955.

(*) تقدمت الحكومة المصرية لحكومتى فرنسا وألمانيا بعرض لتمويل السد العالى فى نوفمبر ١٩٥٥ بقيمة ٤٥ مليون دولار فى المرحلة الأولى لبناءه بمساندة البنك الدولى على أن تدفع فرنسا ٢٠ مليون دولار وألمانيا الغربية ٢٥ مليون دولار ويدفع البنك الدولى ٢٠٠ مليون، على أن يتم سداد القرض فيما بين ٨– ١١ عام، بقيمة ٥% للفوائد. انظر : Ibid

(5) P.R.E.M, 11/1282, Memorendum,from Boord of Troda to Preme Minister,Date.Oct 25, 1955.

(٢) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص٨١.

لانتـزاع الموافقــة مــن تلــك الــدوائر[١] . حيــث أصــدرت الحكومــة الأمريكيــة تصــريحاً فــى نهايــة أكتـوبر ١٩٥٥م أعلنـت فيـه عـن اسـتعدادها للمسـاهمة فـى تمويـل المشـروع بالاشـتراك مـع الحكومـة البريطانية والبنك الدولى[٢] .

ولعـل الهـدف الرئيسـي الـذى جعـل الحكومـة البريطانيـة تصـر علـى الاشـتراك فـى تمويـل المشـروع إلـى هـذا الحـد مـن الإلحـاح يكمـن فـى إبعـاد الـدب الروسـى عـن وادى النيـل وقلـب الشـرق الأوسط، فقد أرسل السفير البريطانى بالقاهرة (هنرى تريفليان) برقية إلى حكومته فى أول نوفمبر أكد فيهـا علـى أن الهـدف مـن العـرض الأنجلـو أمريكـى لتمويـل المشـروع لـيس فقـط إلغـاء آثـار الصـفقة السوفيتية لمصـر، وإنمـا عـدم تكرارهـا، وحـدد السـبيل إلـى ذلـك بتوريـط الحكومـة المصـرية فـى التزامـات ماليـة أثنـاء تسـديدها للقـرض وفوائـده وكـذلك توريطهـا سياسـياً بعـدم عقـد أيـة صـفقات مـع السـوفيت أو غيره طوال تلك الفترة[٣]، كما كان إيقاف الحملات الدعائية التى توجهها القيادة المصرية ضد الوجود البريطـاني فـى الشـرق الأوسـط والمتمثـل فـى احتلالهـا لإمـارات الخليـج العربـي والجنـوب اليمنـى، فضـلاً عن حلف بغداد، وتسوية جميع الخلافات مع الحكومة المصرية من أهم أهدافها[٤] .

ومـن جانـب آخـر ،يرجـع إلحـاح بريطانيـا علـى الحكومـة الأمريكيـة لإقناعهـا بمشـاركتها فـى عرض التمويل إلـى عدة أسباب منها:عدم قدرة الحكومة البريطانية على تمويل مثل هذا المشروع ذو الميزانيـة الضـخمة مـن الـدولار الأمريكـى بمفردهـا مـع البنـك الـدولى، ولضـمان سـداد الأمـريكيين لاحتياجات البريطـانيين من الدولار فى حالـة أى عجز مالى قد يصيب الدخل القومى البريطانى من هذه العملـة من جراء اشتراكها فـى عرض التمويل، وكذلك لتوقعها رفض الحكومـة المصـرية لعرض التمويـل الفرنسـي الألمـاني، فضـلاً عـن احتماليـة رفـض فرنسـا وألمانيـا الغربيـة إشـراك بريطانيـا فـى العـرض، لمسـاهمتها الزهيـدة[٥]. بالإضـافة إلـى رغبتها فـى الحيلولـة دون قبـول الحكومـة المصـرية لعـرض التمويل السوفيتى المعلن عنه منذ٢٠أكتوبر ١٩٥٥م[٦] .

وعلـى اية حـال، فقد رحبت الحكومـة المصـرية بالعرض الأنجلـو أمريكـى، كمـا اجتمـع السـفير البريطـاني بالقـاهرة مـع المسـئولين المصـريين فـى٢١أكتـوبر لمناقشـة أسـس الاشـتراك البريطـاني فـى

(1)P.R.E.M, 11/1282, R.No 2676 , from Washington to F.O , Date .Nov 3 , 1955.
(2) Ibid, Memorendum, from Boord of Trada to Preme Minister, Date .Nov 2, 1955.
(3) Ibid, Tel. No 1082, from Cairo to F.O, Date . Nov 1, 1955.
(4)Ibid, Memorendum, from baard of trada to Preme Minister, Date .Oct 4, 1955
(5)P.R.E.M,11/1282, Memorendum, from board of trade to Preme Minister, ,Date.Oct 25,1955.
- Ibid, Cabenet Nato .No 188, Date .Nov 1, 1955.
(6) Ibid, Memorendun, from Board of Trade to Preme Minister, Date. Oct 25, 1955.

العرض، وكيفية إجراء المفاوضات للاتفاق على البناء بناءً على العرض الأنجلو أمريكى، وتم الاتفاق على إجراء مفاوضات تمهيدية بين المصريين والأمريكيين والبريطانيين وممثلى البنك الدولى حول كيفية تقديم القرض وفوائده والتزامات مصر تجاهه قبل موعد إعلانه المتوقع رسمياً خلال شهر ديسمبر. وبالفعل سافر عبد المنعم القيسونى وزير المالية المصري إلى لندن فى الأسبوع الأخير من أكتوبر لإجراء المفاوضات التمهيدية والتى استمرت أكثر من أسبوع حيث أكد فيها المسئوولون البريطانيون على قدرتهم فى وضع أسس واضحة للعرض وتقديمها للمصريين خلال أسبوع. والتى تمثلت فى اقتراح تتم مناقشته مع بلاك والحكومة الأمريكية فى واشنطن، وقد فوضت الحكومة البريطانية " اللورد هيركوردت(L. Hracourdt) " ممثل بريطانيا فى البنك الدولى، والسير "روجر ماكينز(Roger Makins) " السفير البريطاني بواشنطن لتمثيلها كوفد بريطاني فى المفاوضات التى سيتم إجراؤها مع الوفد المصرى برئاسة القيسونى والمفاوضين الأمريكيين وبلاك[٣] .

ومن جانبها حاولت الحكومة البريطانية أن تشيرإلى أهمية العرض الأنجلو أمريكى مؤكدة للقيسونى بأن تعثر المفاوضات يُعنى توقف العرض الأنجلو أمريكى وبالتالى إلغاء عرض التمويل مع البنك الدولى برمته، كما أكدت أنها تبذل جهود مضنية لإقناع البنك الدولى والأمريكيين بقدرة الاقتصاد المصري على تحمل نفقات تنفيذ المشروع وتسديد القروض، فضلاً عن عملها الدءوب للإسراع فى إعلان العرض رسمياً[٤]، فى إشارة واضحة لإثبات حسن نواياها تجاه رغبتها فى تحسن العلاقات مع الحكومة المصرية. ومن ناحية أخرى، أكد رئيس الغرفة التجارية البريطانية للقيسونى أثناء اجتماعهما بلندن فى٩نوفمبر بأن حكومته تعمل مثل المصريين للحيلولة دون إلغاء العرض، وأنها على أتم الاستعداد لمساندة المصريين فى عقد اتفاقية توزيع المياه مع الحكومة السودانية . كما أشار إلى اتخاذ هيركوردت وماكينز الترتيبات الضرورية بواشنطن، لإقناع الأمريكيين وبلاك بتسهيل المفاوضات مع القيسونى، فضلاً عن تأييد الحكومة البريطانية لمحاولة القيسونى تعديل القرض وكذلك مساندته فى أى طريق يسلكه، سواء مع بلاك أومع الأمريكيين أثناء المفاوضات[٢]، بالإضافة إلى جهودها المضنية للإسراع فى إعلان العرض[٣] .

ولعدم قدرة الحكومة البريطانية على تحمل المساهمة بنسبة كبيرة من القرض استطاع الوفد البريطانى إقناع المفاوضين الأمريكيين بتغطية معظم نفقات القرض حيث أشارت الهيئة التجارية

---

(3) Ibid.
(4) Ibid, Cabenet Nato. No 168, Date. Nov 1, 1955
(2)P.R.E.M, 11/1282,Tel. No 5269, from F.O to Washington, Date. Nov 9, 1955.
(3) Ibid, Cabenet Nato. No 168, Date. Nov 1, 1955.

البريطانية والمسئولين البريطانيين بذلك للقيسونى[١]، وكذلك بحث إيدن مع أيزنهاور تلك المسألة هاتفياً واستطاع إقناعه، فوافق أيزنهاور[٢] . وقبل وصول القيسونى إلى واشنطن، استطاع الوفد البريطانى إقناع الحكومة الأمريكية بتعديل العرض الذى اقترحته، لرفض الحكومة المصرية إياه، حيث اقترحت الحكومة الأمريكية أن يكون إجمالى القرض الأنجلو أمريكى ٣٠٠ مليون دولار، تدفع منه بريطانيا مائة مليون دولار، مقابل مائتى مليون دولار يتحملها البنك الدولى، وبذلك يكون إجمالى القرض ٥٠٠ مليون دولار من أصل ٩٠٠ مليون دولار تكلفة البناء، بالإضافة إلى مائة مليون دولار تكلفة الإعداد للبناء، بحيث يتم تقديم القرض على مرحلتين تدفع الحكومة الأمريكية والبريطانية بمشاركة البنك الدولى ٢٠٠ مليون دولار فى المرحلة الأولى و ٣٠٠مليون دولار فى المرحلة الثانية، على أن تدخر الحكومة المصرية ٧٥ مليون دولار من ميزانيتها السنوية للبناء، وفى المقابل تدفع الحكومتان البريطانية والأمريكية قرضاً سنوياً خلال المرحلة الأولى يتراوح بين ٣٣ و٤٦ مليون دولار، تدفع منها بريطانيا ١٥ مليون دولار. وكان الاعتراض المصرى على قيمة القرض فى المرحلة الأولى [٣] .

ومع وصول القيسونى إلى واشنطن بعد زيارته للندن لبدء المفاوضات التمهيدية، اجتمع مع بلاك الذي أكد له تفاصيل القرض، ولم يحدد موعد سداده ، واكتفى بالتأكيد على أنها أطول فترة ممكنة. وفى اجتماعه مع الوفد الأمريكى اقترح المفاوض الأمريكى أن تتراوح قيمة قرض المرحلة الأولى ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليون دولار، وقد نجح الوفد البريطاني والقيسونى فى إقناع الوفد الأمريكى بالاتفاق على أن يكون القرض الأنجلو أمريكى فى المرحلة الأولى ٧٠ مليون دولار، شريطة مقدرة الاقتصاد المصرى على تحمل التزامات تنفيذ المشروع وتسديد القروض، فضلاً عن حل مشكلة توزيع مياه النيل مع حكومة السودان قبل تنفيذ المشروع، والتى أعلن عبد الناصر عن موافقة الحكومة السودانية على حلها [٤]. ثم أن الحكومة المصرية تعهدت فى ١٤ نوفمبر لدى تريفليان بعقد اتفاقية توزيع مياه النيل مع الحكومة السودانية فى موعد أقصاه نهاية مارس ١٩٥٦م، وقد تساءل وزير الخارجية المصري أثناء اللقاء مع تريفليان عن مدى مساعدة بريطانيا لإتمام الاتفاقية المصرية السودانية[٥].

---

(1) Ibid, Tel. No 5159, from F. O to Washington, Date. Nov 4, 1955.

(٤) مذكرات إيدن: القسم الثانى ١٩٥١ –١٩٥٧، ترجمه خيرى حماد، دار مكنية الحياة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص٢٢٩.

(5)P.R.E.M, 11/1282 , Tel. No 4977, from F.O to Washington, Date. Oct 28, 1955.

(4) Ibid , Tel. No 5282, from F.O to Washington, Date. Nov 9, 1955.

(5) Ibid , Tel .No 1725, from Cairo to F.O, Date. Nov 14, 1955.

وبعد يومين أرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية إلى تريفليان أشارت فيها إلى تأييد الاقتراح السودانى الذى يقضى بمناصفة توزيع المياه بين البلدين، بمقدار ٢٠ مليار متر مكعب لكلاهما، وطالبت تريفليان بإقناع الحكومة المصرية بالاقتراح الذى وصفه بأنه عادل ولا يهضم حق السودانيين، ولكونه الحل الوحيد للمشكلة، ولاعتباره خطوة ضرورية لإتمام اتفاق عرض التمويل، وطالبت الحكومة المصرية بعدم تجاهل حق السودانيين[١] . فى حين رفضت الحكومة المصرية هذا الاقتراح، وأكد جمال عبد الناصر لتريفيليان فى لقاءهما يوم ٢٨ نوفمبر بأن إسماعيل الأزهري رئيس وزراء السودان يرفض هذا الاقتراح، وبذلك لا يعتبر الاقتراح أساساً لحل المشكلة[٢] . وأثناء الاجتماع توقع عبد الناصر وتريلفيان أن البدء فى بناء السد العالى سيتم فى أواسط عام ١٩٥٦م، فى حال عقد اتفاقية القرض الأنجلو أمريكى مع البنك الدولى لبنائه[٥]، واتفقا على أن جهود الحكومة البريطانية المؤيدة لمصر أثناء المفاوضات أدت إلى تحسن العلاقات بين الحكومتين المصرية والبريطانية[٦]. هذا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومتان الأمريكية والبريطانية قد اتفقتا على التريث فى مفاوضات الاتفاق النهائي للعرض لخطورة التعجيل فعقد الاتفاقية على حلف بغداد[٧] .

وعلى أية حال، فقد عقدت الاجتماعات بين ممثلى هيئة السد العالى المصريين وموظفى البنك الدولى خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٥٥م لبحث الاتفاقية وخاصة مسألة منح القروض بالعملة الأجنبية بناء على طلب القيسونى، وعلى هذا الأساس أصدرت الحكومتان البريطانية والأمريكية بياناً رسمياً أكدتا فيه إعلانهما رسمياً عن عرضهما لتمويل المرحلة الأولى من بناء السد العالى[٤] بقيمة ٧٠ مليون دولار، على أن تدفع الحكومة البريطانية ١٤ مليون دولار مقابل٥٦مليون دولار تدفعها الحكومة الأمريكية من أصل ٢٠٠ مليون دولار هى تكلفة المرحلة الأولى للبناء، والباقي يتحمل البنك الدولى نفقاته. كما قررتا مدة بناء السد فى المرحلة الأولى وهى أربع سنوات، على أن تسدد مصر القروض عن طريق البنك الدولى فى مدة أقصاها أربعين عاماً بفائدة ٥% وأن تستمر مدة بناء السد العالى بمرحلتيه خمسة عشر عاماً[٥] . وقد رحبت الحكومة

(1) Ibid , Tel. No 12689, from F.O to Cairo, Date. Nov 16, 1955.
(2) Ibid , Tel .No1812, from ciro to F.O, Date .Nov 28, 1955.
(5) Ibid.
(6) Ibid.
- Charles D. Crameans, Op. Cit, P. 147.
(7) P.R.E.M,11/1282,Tel. No 2831, from Preme Minister to F.O, Date. Nov 21, 1955.

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص ٧٨٣-٧٨٤.
(٢) عبد الرؤوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص ص٣٤٤-٣٤٥.

المصرية بالبيان[١]، وأعلن عبد الناصر أن بلاده ستحافظ على سياسة اقتصادية سليمة، بحيث تضع الأولوية لبناء السد العالى، كما أكد على عزمه التفاوض مع السودانيين لحل مشكلة توزيع مياه النيل[٢] .

فى حين أكد "سلوين لويد" وزير الخارجية البريطانى فى لقاءه مع دالاس فى ٢٣ نوفمبر بنيويورك على ضرورة وضع شروط تحكم السيطرة على الاقتصاد المصري لضمان عدم تكرار الصفقات المصرية مع السوفيت، والعمل على ربط البنك الدولى بتلك الشروط، لتفادى عقد اتفاقية منفردة للتمويل مع الحكومة المصرية، واستطاع لويد إقناع دالاس بذلك[٣] . ثم أن الحكومة البريطانية حاولت تقليل قيمة ما ستتحمله من القروض، فوكلت ماكينز بتلك المهمة، حيث التقى مع رؤساء هيئة التجارة الأمريكية فى ١٢ ديسمبر، وكذلك مساعد وزير الخارجية " همفرى" لإقناعهم بتقليل قيمة القرض البريطانى فى المرحلة الأولى من ١٤ مليون إلى ١٠ مليون دولار لضعف دخلها القومى،كما اتفق الجانبان على المماطلة أثناء المفاوضات مع المصريين، لإطالة مدة مفاوضات الحل النهائى لعقد الاتفاقية، مراعاة لمصالحهما بالشرق الأوسط[٤] وخاصة مع إلحاح الحكومة العراقية على البريطانيين لسحب العرض، وشكواها من أن مصر حصلت بمعاداتها لحلف بغداد والسياسة البريطانية أكثر مما حصل عليه العراق بموالاته لبريطانيا وانضمامه لحلف بغداد[٥] . وعلى هذا الأساس اتفق الجانبان الأمريكى والبريطاني على إنهاء المفاوضات المصرية مع البنك الدولى أولاً، ثم بدئها مع المفاوضين البريطاني والأمريكي[٦] .

وقد استؤنفت المفاوضات بين عبد المنعم القيسونى وبلاك وهوفر مساعد وزير الخارجية الأمريكى، وماكينز فى الأسبوع الثالث من ديسمبر، لمناقشة كيفية وشروط عرض التمويل، تمهيداً لعقد الاتفاقية[٧] ، حيث كان لزيارة لويد وإيدن لواشنطن فى فبراير ١٩٥٦م الدور الرئيسي فى الاتفاق الاتفاق الأنجلو أمريكي على وضع شروط اقتصادية وسياسية تضمن التحكم فى الاقتصاد المصري طوال مدة بناء السد العالى، لكبح جماح عبد الناصر، الذي يتحكم فى توجهات السياسة العربية عامة، إلى حد تقرير مصير النفوذ الغربي فى الشرق الأوسط، واعتبر إيدن هذه الشروط هى أساس

---

(٣) جمال الدين الشيال(وآخرين): مرجع سابق، ص ٢٢٣ . وأيضاً: محمد حسين هيكل: نفسه، ص ص ٧٨٣-٧٨٤.

(٤) محمد حسين هيكل: نفسه.

(3) P. R. E.M, 11/1282, Tel. No 2860, from Washington to F.O, Date. Nov 23, 1955.

(4) Ibid , Tel .No 3041 , from Washington to F.O , Date . Dec 12 , 1955.

(١) مذكرات إيدن: ص٢٣٠. انظر أيضاً: أحمد حمروش : مرجع سابق، ج٢، ص٨٢.

(6)P. R. E.M, 11/1282, Tel .No 3041 , from Washington to F.O , Date . Dec 12 , 1955.

(٣) مذكرات آيزنهاور: ص٢٣.

عقد اتفاقية التمويل برمتها، بحيث يكون رفض عبد الناصر لها مقابلاً لإلغاء العرض برمته[١] . وبالفعل قدمت الحكومتان البريطانية والأمريكية مذكرتين لاستئناف المفاوضات المصرية مع الوفدين البريطاني والأمريكي فى فبراير ١٩٥٦م على أنها تتضمن شرطين باعتبارها أساساً لعقد الاتفاقية واللذان أكدا على أن يكون الاقتصاد المصري قادراً على تحمل نفقات بناء السد العالى وتسديد القروض، وألا تعقد الحكومة المصرية أى صفقات مع أي دولة أخرى إلا بمشورتهما طوال مدة بناء السد، لئلا يخل ذلك بقدرة الاقتصاد المصري على بناء السد[٢] . وقد وصفهما بلاك بأنهما لم يسبق لهما مثيل فى كل تعاقدات البنك الدولى[٣] . ولتحفيز المصريين على قبول تلك الشروط أعلن مجلس مجلس الوزراء البريطاني فى جلسة ٩فبراير ١٩٥٥م استعداده التام للمضي قدماً فى عرض التمويل[٤] .

وقد تنبهت الحكومة المصرية للمغزى الحقيقي من وراء هذين الشرطين، حيث أعلنت أنهما يصلان إلى حد الإشراف على الاقتصاد المصري، فى حين اعتبرهما إيدن ضمانات غير قاسية، باعتبارها ضمان لتنفيذ بناء السد، مع وعد الحكومة المصرية بوضع الأولوية لذلك[٥] .وقد أمتعض عبد الناصر من هذين الشرطين، واكتفى بتعليقه بأنه سيرد عليهما بعد الدراسة[٦]، إلا أنه رفضهما صراحة وأكد على قبوله أى شرط إلا هذين الشرطين وذلك أثناء زيارة بلاك لمصر فى فبراير ١٩٥٦م لمحاولة إقناعه بقبولهما [٧] . ومع فشل مهمة "أندرسون" المبعوث الشخصي لآيزنهاور فى عقد صلح بين مصر وإسرائيل فى فبراير ١٩٥٦م[٨]، وما تبعه من إلقاء الحكومة الأمريكية باللائمة على القيادة المصرية [٩]، أصدر عبد الناصر أوامره بوقف الأعمال التحضيرية لبناء السد، انتظاراً لما لما سيسفر عنه المفاوضات[١٠] . ومن ناحية أخرى، فقد اتصل بلاك بأحمد حسين السفير المصري بواشنطن هاتفيا فى مارس ١٩٥٦م وأكد على أن الحكومتين البريطانية والأمريكية بصدد تعديل مذكرتهما حول شروط عقد اتفاقية عرض التمويل، بحيث يتم حذف شرط فرض الإشراف على سياسة

---

(4) P. R. E.M, 11/1282, Tel .No 3041 , from Washington to F.O , Date . Dec 12 , 1955.
(2) Peter. Mansfeild, The Middle East, P228.

(٦) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص٤٢٨-٤٣٠.

(4) C.A.B, 129/81, Cabenet of Record, Date. Feb 9, 1956.

(٨) مذكرات إيدن: ص٢٢٩.

(١) محمد حسين هيكل: نفسه، ص ص٣٨٦- ٣٨٧، ص٣٩٢.

(٢) نفسه، ص ص٤٢٨- ٤٣٠.

(٣) نفسه، ص ص٣٨٠- ٣٨٤، ص٤٢٨.

(٤) نفسه، ٤٢٨-٤٣٠.

(٥) موسي عرفة: مرجع سابق، ص٤٠.

مصر المالية، مما يترتب عليه عقد الاتفاقية مباشرة قبل نهاية أبريل[١]، ولكن الرد الأنجلو أمريكى لم لم يأت قط .

وعقب هذه التطورات بدأت تظهر بوادر سحب بريطانيا لعرض التمويل، وخاصة مع وصول لويد إلى القاهرة فى ٢٩ فبراير واستمراره بها حتى أول مارس، وحديثه عن المساندة البريطانية لحل مشكلة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان حيث اتهم عبد الناصر الحكومة البريطانية بشن حملة إعلامية لتحريض السودان على عرقلة أى اتفاق لتوزيع المياه مع مصر، كما اتهم السفارة البريطانية بالخرطوم بجمع البيانات والمقالات والتعليقات التى تصدر فى الإعلام البريطاني فى كتاب ونشره على السودانيين، لبث روح الكراهية بين البلدين، ومن ثم تساءل عبد الناصر باستنكار عن كيفية قبول مصر وساطة بريطانيا لحل مشكلة توزيع المياه مع السودان[٢]. وفى نفس الوقت جاءت واقعة حادثة طرد الملك حسين ملك الأردن للجنرال " جون باجيت جلوب (John Baget) Glubb"[*] لتزيد من اضطراب الموقف بين البلدين، إذ اعتبرها لويد مؤامرة

دبرها عبد الناصر لإحراجه وإهانة الحكومة البريطانية[٣] .

منذ تلك اللحظة اتخذ إيدن قراره بسحب العرض البريطاني للتمويل[٤]، كما أصرت الحكومة الأمريكية على اتخاذ نفس القرار، فانهارت المفاوضات لحملة إيدن الدعائية الشرسة على عبد الناصر فى مارس١٩٥٦م[٣]، تلك الحملة التى قابلها عبد الناصر بإعلان اتهامه للحكومة البريطانية

---

(٦) محمد حسنين هيكل: نفسه، ص٧٨٩.

(٧) موسي عرفه: نفسه، ص٤٤- ٤٥. انظر أيضاً: Charlas D. Crameans, Op.Cit , PP.143- 150

(*) هو قائد الجيش الأردني المسمى بالفيلق العربي، برغم جنسيته البريطانية أصلاً ومولداً، انظر: أمين هويدي: مرجع سابق، ص ٣٧. إلا أن الحكومة البريطانية فرضته على عرش الأردن، كقائد لجيشه منذ ١٩٣٩م للسيطرة على البلاد والتحكم فى سياسة العرش، وقد أدى مهمته على أكمل وجه. انظر: أحمد سعيد: عروش صناعة بريطانية، سلسلة كتب قومية = =(العدد رقم٦٤)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣م، ص٩١. لدرجة جعلت أسرار الجيش والمال والسياسة الأردنية بين يديه دون الملك وحكومته. انظر: ناصر الدين النشاشيبى: ما الذى جري فى الشرق الأوسط , منشورات الكتاب العربى, بيروت, ١٩٦٢، ص١٧٧.

(1) F.O , 371/1181980 , Letter , from Selwyn .Loiyd to Eden , Date . June 1 , 1956 .

(٢)عبد الرءوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص ص ١٣١- ١٣٢، ص ٣٥٥ .

(٣)دونالدنيف: حرب السويس(كيف أدخلت آيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط)، ترجمة أحمد خضر (وآخرون)، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ص ٢٩٣- ٢٩٤.

بتحريض الحكومة السودانية على عدم الاتفاق مع المصريين على توزيع مياه النيل[٤]. وعلى الجانب الأخر، اتفقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على المماطلة أثناء المفاوضات، حتى تحين الفرصة المناسبة لإعلان سحب العرض[٥]،لإحداث الصدى المطلوب المتمثل فى فقدان الشعب المصري الثقة فى قيادته، ووضع السوفيت أمام حقيقة عدم قدرة الاقتصاد المصري على تنفيذ المشروع، وتحجيم مكانة عبد الناصر الشعبية فى الشرق الأوسط والتى اكتسبها بعد صفقة الأسلحة السوفيتية .

أمام هذه التطورات أدركت الحكومة المصرية أغراض بريطانيا الخبيثة بعد حصول القيادة المصرية على وثائق فى أبريل ١٩٥٦م تؤكد قرار الحكومتين الأمريكية والبريطانية على سحب العرض حيث أرسل أحد الوزراء العراقيين إلى القيادة المصرية عن طريق السفارة المصرية ببيروت محاضر الجلسات السرية لاجتماعات وزراء خارجية دول حلف بغداد فى أواسط مارس والتى تؤكد ذلك[٦]. ورغم هذا حاولت القيادة المصرية الضغط على البلدين لإتمام العرض، حيث تعمد عبد الناصر الحديث عن عرض سوفيتى للتمويل أثناء حديثه مع مراسل صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية فى أبريل١٩٥٦م مؤكداً على أن بلاده ستوافق على العرض السوفيتي المقدم إليها فى أكتوبر ١٩٥٥م، ذلك العرض الذي رفضته مسبقاً احتراماً للعرض الأنجلو أمريكي، والذي اعتبره السوفيت مازال قائماً فى حال سحب الحكومتين البريطانية والأمريكية لعرضهما [١] . وفى مؤتمر حلف بغداد بطهران فى أبريل أعرب ممثل الحكومة البريطانية عن عدم مبالاة بلاده بما ذكره عبد الناصر، برغم أهمية العرض لدي مصالح بريطانيا فى الشرق الأوسط [٢] .

وجاءت تصريحات " شبيلوف " وزير الخارجية السوفيتي فى ١٨ يونيو بالقاهرة، لتؤكد بأن العرض السوفيتي مازال قائماً، ولتثير القلق فى نفوس البريطانيين، فأرسل لويد برقية عاجلة إلى الحكومة الأمريكية اقترح فيها عقد مؤتمر ثلاثي يضم وزراء خارجية الحكومات الأمريكية والبريطانية والمصرية لعقد اتفاقية العرض، أو إرسال مذكرة بريطانية أمريكية مشتركة إلى الحكومة المصرية تؤكد فيها الحكومتان على استعداداهما التام لعقد الاتفاقية، على أن تعقد الحكومة المصرية اتفاقية

---

(٤)حديث عبد الناصر مع صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية فى ٢ ابريل ١٩٥٦م، إصدارات سلسلة اخترنا لك : مصدر سابق، ص١١١١.

(٥)محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ٤٣٧.

(٦)عبد الرءوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص٣٦٣. انظر أيضاً: أحمد حمروش: مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٢.

(١) إصدارات سلسلة اخترنا لك: مصدر سابق، ص ١١١١.

(2) F.O , 371/121256, R.No 416, from Embassy in Tehran to F.O , Date .Apr 24 , 1956 .

توزيع مياه النيل مع الحكومة السودانية وقبول الحكومة المصرية لشرطي الحكومتين الأمريكية والبريطانية المعلن عنهما[٣]، واستقر الرأي على قيام بلاك بالمهمة، برغم تأكيد الأمريكيين بعدم جدية العرض السوفيتي[٤]، وبالفعل وصل بلاك مصر فى ٢٠ يونيو ونقل الاقتراح البريطاني، فى حين أصرت الحكومة المصرية على موقفها[٥].

وقبل عودة أحمد حسين السفير المصري بواشنطن إلى بلاده التقى بدالاس فى ١٣ يوليو حيث أشار دالاس لأحمد حسين بأن عبد الناصر وحكومته لا يرغبون فى تمويل البريطانيين والأمريكيين للمشروع، فرد أحمد حسين نافياً ذلك، فى حين أشار دالاس على عدم قدرة الأمريكيين على عقد اتفاقية العرض، وخاصة بعد رفض الحكومة المصرية للشرطين، وأكد أن تلك المسألة ستثار فى البرلمان الأمريكي بعد أسبوع[٦] . استطاع أحمد حسين إقناع عبدالناصربالموافقة على الشرطين أثناء لقائهما فى ١٨ يوليو، برغم تأكيد عبد الناصر على سحب الأمريكيين ومن بعدهم البريطانيين للعرض، حتى لو وافقت مصر على الشرطين[١]، مما يعني أن هدف القيادة المصرية من الموافقة على الشروط الأنجلو أمريكية لعقد اتفاقية العرض هو حملهما على التعجيل بإعلان سحب العرض.

وعلى الرغم من إلحاح لويد على دالاس بتأجيل إعلانهما سحب عرض التمويل أثناء لقائهما فى أواسط يوليو بواشنطن، إلا أن دالاس أصر على موقف حكومته من التعجيل بسحبه[٢] فمع وصول أحمد حسين مطار واشنطن فى ١٩ يوليو[٣]أشار أثناء خروجه من المطارلدى الصحفيين بأنه يحمل موافقة الحكومة المصرية على مذكرتي الشروط الأنجلو أمريكية اللازمة لعقد الاتفاقية، وأنه يتوقع عقدها فور إبلاغ الحكومتين والبنك الدولى بذلك، وأنه طلب مقابلة دالاس فور وصوله

---

(3) P.E.R.M , 11 /1282 , Tel . No 2901 , from F.O to Washington , Date . June 14 , 1956 .

(٤) عبد الرءوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص ص ٣٦١- ٣٦٢.

(٥) مذكرات آيزنهاور : ص ٢٦.

(٦) مذكرات آيزنهاور: ص٢٦.

(١)محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص٤٤٨- ٤٥٠. انظر أيضاً: محمد حسنين هيكل: قصة السويس (آخر المعارك فى عصر العمالقة)، الطبعة السادسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ص ١٠٣- ١٠٥.

(٢)مذكرات إيدن: ص ص٢٣٠- ٢٣١.

(3) F.O, 371/ 125482, Annex Mr.Vollat's letter in January 1957,from Research Dapartment to Attarney General , Date . Janu 4 , 1957.

واشنطن[٤] غير أنه فوجيء عند لقائه مع دالاس فى مكتبه بإصرار دالاس على سحب حكومته لعرض التمويل[٥]، برغم إلحاح أحمد حسين عليه بإعادة النظر فى قرار حكومته [٦] . ولم يكتف دالاس بذلك بل أصدر بياناً بذلك أرسله إلى قسم الصحافة بوزارته ليتم توزيعه على وكالات الأنباء العالمية كبيان رسمي، كما تم توزيعه على مراسلي الصحف الموجودين منذ الصباح أمام مكتبه [٧] . وقد أشار البيان إلى سحب الحكومة الأمريكية لعرض التمويل، بعد تيقنها من عدم قدرة الاقتصاد المصري على الالتزام بتحمل نفقات بناء السد وسداد القروض [٨] . ولم تمر ٢٤ ساعة حتى أصدر لويد فى مجلس العموم البريطاني بياناً مماثلاً أكد فيه على عدم إقدام الحكومة المصرية على حل مشكلة توزيع مياه النيل اللازمة لبناء السد، كما أضاف بعد إعلان البيان بأن حكومته تود إقامة علاقات طيبة مع الحكومة المصرية، ولكن ذلك يتوقف على إثبات الحكومة المصرية فعلياً أنها لا تريد تدمير المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط[١]، وفى ذلك إشارة واضحة إلى قلق حكومة بريطانيا الشديد مما سيسفر عنه رد فعل القيادة المصرية، وتوقعها بآثار رد فعل الحكومة المصرية السئ على المصالح البريطانية فى المنطقة . ومن المستغرب أن ينتقد إيدن فى مذكراته قرار الحكومة الأمريكية بإعلان سحب العرض بصورة مفاجئة وعدم إعطائها حكومته أية فرصة للتوفيق بين أسلوب التنفيذ وإعلانه[٢] فى أشار فى نفس مذكراته إلى اتفاق لويد ودالاس على قرار سحب العرض فى أواسط يوليو ، كما ذكرت سابقاً .

---

(٤)محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص ٤٤-٤٥٠.

(5)F.O , 371/125482 , Annex Mr . Vollat's Letter in January 1957 , from Researsh Department to Attarny General , Date .Janu 4, 1957 .

(٦) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ص ١٠٥- ١٠٦. انظر أيضاً: محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص٤٥٠- ٤٥٢.

(٧) مذكرات أكرم الحوارنى : ج٣، ص٢٠٨. انظر أيضاً : محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ص ص٤٥٠-٤٥٢ . وأيضاً : محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ص ١٠٥-١٠٦ .

(8) F.O , 371/125482 , Annex Mr . Vollat's Letter in January 1957 , from Researsh Department to Attarny General , Date .Janu 4, 1957

(1) F.O , 371/ 125482 , Annex Mr .Vollat's Letter in January 1957, from Researsh Department to Attarny General , Date .Janu 4, 1957 . Peter Mansfield , The Middle East ,P 228 .

(٢) مذكرات إيدن: ص٢٣١.

ومن المنطقي أن يضطر البنك الدولي إلى سحب عرضه أيضاً في ٢١ يوليو، لارتباطه بالعرض الأنجلو أمريكي[١]، وبذلك انتهى عرض التمويل بعد مفاوضات دامت سبعة أشهر، وتنبأت الحكومة البريطانية بأن موقف القيادة المصرية بعد سحب العرض بهذه الطريقة المهينة لها يتجه نحو أحد أمرين : إما قبول العرض السوفيتي للتمويل، أو التخلي عن المشروع نهائياً، ورجحت الحكومة البريطانية الاتجاه الثاني،لعدم صدور أي رد فعل من السوفيت يشير إلى أن عرضهم مازال قائما [٢] . أما القيادة المصرية فقد أكدت الوثائق المصرية أنها اعتبرت أن إعلان قرار البريطانيين والأمريكيين بسحب العرض قراراً سياسياً وليس اقتصادياً كما ادعوا فى بيانهم الرسمي [٣] . لذلك لم تفاجئ الحكومة المصرية بسحب العرض بقدر ما فوجئت بمبررات سحبه المعلنة، حيث أن عبد الناصر اعتبرها إهانة للنظام المصري لا مبرر لها تهدف إلى تحريض الرأي العام المصري على نظامه الحاكم، لفقدانه الثقة فى قيادته الحاكمة تمهيداً للتخلص من نظام عبد الناصر برمته[٦]، كما وصف عبد الناصر فى خطاب له بتاريخ ٢٤ يوليو طريقة سحب العرض ومبرراتها بأنها نوع من أنواع التبجح على الاقتصاد المصري والنظام الحاكم، وأكد أنه من حقهما سحب العرض فى أى وقت شاءوا، ولكن ليس من حقهما التشكيك فى الاقتصاد المصري بغير وجه حق، وأضاف أن السبب الحقيقي لسحب العرض هو فشل محاولتهما التحكم فى الاقتصاد المصري وسياسة الحكومة عامة مقابل عقد اتفاقية العرض [١] .

على أية حال، فقد أشار إيدن فى مذكراته إلى الأسباب الحقيقية التى دفعت بلاده إلى سحب العرض، إذ كان هجوم عبد الناصر الشديد على حلف بغداد، فضلاً عن الحملات الدعائية المصرية الشرسة الموجهة ضد السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، وخاصة أثناء ممارسة بريطانيا ضغوطها على الأردن لضمها لحلف بغداد فى المدة من نوفمبر ١٩٥٥م حتى يناير ١٩٥٦م، هذا بالإضافة إلى ازدياد شكاوي نظام الحكم العراقي من إقراض بريطانيا مبالغ ضخمة لمصر، بينما تواصل الحكومة المصرية حملاتها الدعائية العنيفة ضد حلف بغداد وحكومتي العراق وبريطانيا فى

---

(3) F.O , 371/ 125482 , Annex Mr . Vollat's Letter in January 1957 , from Researsh Department to Attarny General , Date .Janu 4, 1957 . Petter Mansfeild, The Middle East ,P 228 .

(4) F.O , 119082 , R- , from Embassy in Moscue to F.O , Date . July 31, 1956.

(٥) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ١٠٩، ص ١١٢.

(٦) نفسه، ص ص ١١٢– ١١٣.

(١) كلمة عبد الناصر بمناسبة افتتاح خط أنابيب البترول فى ١٩٥٦/٧/٢٤م، مركز دراسات الوحدة العربية : مصدر سابق، ص ٣٦٢.

آن واحد [٢]. ويضاف إلى ذلك الشكوك التى انتابت حكومة بريطانيا تجاه سياسة عبد الناصر فى السيطرة على مناطق النفوذ البريطاني فى الشرق الأوسط، فقد أكد إيدن فى مذكراته على ورود التقارير من مصادره السرية بالشرق الأوسط طوال صيف ١٩٥٦م، والتى تؤكد على نشاط عملاء الحكومة المصرية فى الدول العربية الموالية لبريطانيا، والتى تعتبرها بريطانيا مناطق نفوذ لها [٣]. على أية حال، فقد وجدت الحكومتان البريطانية والأمريكية الفرصة مواتية لإعلان سحب عرض التمويل عند انعقاد مؤتمر زعماء دول عدم الإنحياز (مصر ويوغسلافيا والهند) فى "بيرونى" بيوغسلافيا خلال الفترة من ١٢-٢٠ يوليو ١٩٥٦ م، وما صدر فى جلسته الأولى من دعوة الدول الأفريقية والآسيوية كى تنتهج سياسة عدم الإنحياز، الأمر الذى أزعج الدولتين فقررتا إعلان سحب العرض [٤]، وقد علق هيكل فى مقالة له بعنوان "العقد النفسية التى تحكم الشرق الأوسط" بأن انزعاج الحكومتين الأمريكية والبريطانية من ذلك المؤتمر وقلقهما من انضمام دول أخرى إلى سياسة عدم الانحياز دفعهما إلى إعلان سحب العرض [٥] . ولعل ما يؤكد كلام هيكل قيام الحكومة الأمريكية بسحب عرض تمويل أحد السدود بيوغسلافيا فى نفس توقيت سحبها عرض تمويل السد العالى [٦] .

على أية حال، فقد تحولت الأنظار إلى القيادة المصرية تراقب رد فعلهما اتجاه الطريقة والمبررات التى أعلن بها سحب العرض الأنجلو أمريكي لتمويل السد العالي، والتي وصفت بالمهينة للحكومة المصرية،و لم يمر أسبوع واحد على إعلان سحب العرض حتى أعلن عبد الناصر فى خطابه الشهير بالإسكندرية فى ٢٦ يوليو، عن تأميم الشركة العالمية لإدارة قناة السويس[١]. وفى واقع الأمر، لم يكن قرار القيادة المصرية بتأميم القناة مجرد رد فعل انتقامي غير محسوب على سحب البريطانيين والأمريكيين عرضهما لتمويل السد العالي، وإنما اعتبرت الحكومة المصرية ذلك فرصتها الحقيقية لإعلان التأميم بعد دراسة متأنية استمرت أكثر من عامين كما ذكر عبد الناصر بنفسه فى مؤتمر صحفي عقد فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦م، كما تعمد اتخاذ أسلوب المفاجئة فى إعلانه لعدم إعطاء البريطانيين والفرنسيين أية فرصة لمد امتيازات شركة القناة العالمية، وخاصة مع إلحاحهما على ذلك

---

(٢) مذكرات إيدن : ص٢٣٠.

(3) CharlesD. Cremean , Op.Cit , P. 150 .

(٤) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص٤٥٠-٤٥١ .

(٥) على شبكة الإنترنت: موقع الرئيس جمال عبد الناصر، مقالات بصراحة (لمحمد حسنين هيكل)، جريدة الأهرام،:بتاريخ ١٩٥٨/١/١٢م.

(٦) أحمد حمروش: مرجع سابق، جـ ٢، ص ٨٥.

(1) F.O , 371/118623 , Tel .No 1301,from Embassy in Cairo to F.O , Date . July 28 ,1956 .

[٢]. فقد حاول إيدن إقناع عبد الناصر أثناء اجتماعهما بالقاهرة فى ٢٠ فبراير ١٩٥٥م بمد امتياز شركة القناة الذي كان سينتهي عام ١٩٦٨م، أربعون عاماً أخرى إلا أن عبد الناصر رفض مطلب إيدن[٣] ، كما أعاد لويد الكرة أثناء زيارته للقاهرة فى الفترة من ٢٩ فبراير حتى أول مارس ١٩٥٦ إلا أنه فشل[٤].

ومع ذلك، لم يكن قرار التأميم وليد اللحظة التى سحب فيها العرض البريطانى الأمريكى رسمياً، وإنما كانت بداية دراسة مشروع تأميم شركة القناة منذ الأشهر الأولى لقيام ثورة ٢٣ يوليو، حيث أنشأت الحكومة المصرية مكتباً خاصاً لشئون قناة السويس مقره مجلس الشيوخ المصري كان يتبع مجلس رئاسة الوزراء مباشرة، وعينت الدكتور مصطفى الحفناوي رئيساً له لاهتمامه الشديد بتأميم الشركة ودعوته المستمرة لذلك[٥]. وفى نوفمبر ١٩٥٤م صدر قرار جمهوري بدعم المكتب وتكليفه بدراسة شئون القناة و إعداد أبحاث حول مدى إمكانية تأميمها، ومن ناحية أخرى كلف عبد الناصرعلى صبري مدير مكتبه للشئون السياسية، بعمل دراسة وافية عن شركة القناة العالمية فى بداية ١٩٥٥م[٥] . كما بدأت الدراسات الجادة فى أغسطس ١٩٥٥م حيث طلب عبد الناصر من ضابط مخابراته بمنطقة القناة تقديم دراسة وافية عن شركة القناة [٦]. كما أن القيادة المصرية أصدرت قراراً جمهورياً في مايو ١٩٥٦م بترقية ثروة عكاشة ضابط الاستخبارات المكلف بجمع المعلومات عن شركة القناة ليعتلى منصب نائب مدير الإستخبارات المصرية، وكلفته بإعداد دراسة خاصة عن الشركة وعن موقفها إذا ما حدث تأميم، فضلاً عن تكليفه بدراسات أخرى عن كيفية التخطيط وتنفيذ التأميم، ورغم ذلك لم تصرح القيادة عن عزمها تأميم الشركة[١].

ويبدو أن تحركات الاستخبارات المصرية فى هذا الشأن قد تسربت إلى الحكومة البريطانية بطريق أو بآخر، ففى نفس الشهر طالب" بيتون" النائب التابع لحزب المحافظين بمجلس العموم حكومته التنسيق مع الحكومة المصرية والحكومتين الأمريكية والفرنسية لوضع تسوية مرضية حول

---

(٢) جورج حليم كيرلس: مرجع سابق، ص١٠٢.

(٣) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٦م، ص٨٠.

(٤) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ص ١١٦-١١٧ .

(٥) عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: مرجع سابق، ص ٢٩٠.

(٥) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٨ . وأيضاً: عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: نفسه، ص ص٢٩٠-٢٩١ .

(٦) أحمد حمروش: نفس الجزء والصفحة . انظر أيضاً: عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: نفسه، ص ص٢٩٠-٢٩١.

(١) أحمد حمروش: مرجع سابق، ج٢، ص ٩٠.

مستقبل القناة[٢]، وبالفعل امتثلت الحكومة البريطانية لذلك المطلب، فأعلن ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية البريطانية فى مايو ١٩٥٦م، أن بلاده ستبحث مع الحكومة المصرية مسألة مستقبل القناة، لوضع تسوية مناسبة لها[٣] . وفور إعلان سحب عرض التمويل الأنجلو أمريكي تخوفت الحكومة البريطانية من إقدام عبد الناصر على تأميم القناة، لذلك أضاف لويد تحذيراً للحكومة المصرية بعدم الإقدام على مثل هذا العمل أثناء إلقاءه بيان سحب العرض فى مجلس العموم كما ذكرت سابقاً. كما كان الأمل يراود إيدن فى قيام العناصر المعادية للثورة المصرية بانقلاب على الحكومة المصرية منتهزة فرصة سحب العرض قبل إقدام القيادة المصرية على تأميم القناة[٤]، وخاصة بعد إتمام جلاء قواتها عن منطقة القناة منذ يونيو ١٩٥٦م [٥]. أمام هذه التطورات بدأ عبد الناصر يفصح عما بداخله من عزمه على تأميم القناة لمحمد حسنين هيكل فى ١٢ يوليو١٩٥٦م مؤكداً على ضرورة اعتماد بلاده على نفسها فى بناء السد العالي ومشيراً إلى ضرورة تأميم القناة ليقينه من إقدام الحكومتان البريطانية والأمريكية على سحب العرض[٦]، كما صارح عبد الناصر الرئيس اليوغسلافي "تيتو" عن عزمه تأميم القناة وانتهازه الفرصة المناسبة لإعلان التأميم[١].

ومن هنا يتضح أن إعلان سحب العرض كان بمثابة فرصة ذهبية لعبد الناصر لإعلان تأميم شركة قناة السويس، ومع ذلك انتظر ستة أيام حتى أعلن عن قرار التأميم، ولعل ذلك يرجع إلى انتظار الخطة التى كُلف بها "محمود يونس" مدير هيئة البترول المصرية للاستيلاء على مكاتب شركة القناة وتنفيذ التأميم، مع ضرورة التمسك بعنصر المفاجئة لتنفيذه دون إراقة دماء ، وكذلك انتظار تقارير الاستخبارات المصرية حول نشاط ودرجة استعداد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط لمعرفة مدى إمكانية قدرتها على القيام بحرب فورية على مصر بعد التأميم . فضلاً عن انتظار التقرير الأهم من "البطريرك مكاريوس" زعيم المقاومة القبرصية ضد الاحتلال البريطاني لجزيرة قبرص حول حجم القوات

---

(٢) نفسه.

(٣) عبد الرءوف أحمد عمرو: مرجع سابق، ص ص ٣٧٤- ٣٨٠.

(٤) نفسه .

(5) F.O, 371/118833, Tel .No 1822, from Cairo to F.O , Date . June 13 , 1956 .

(٦) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ١٢٢.

البريطانية بقاعدتها بقبرص، ومع تأخر هذا التقرير بالأخص من ٢٣ يوليو إلى ٢٥ يوليو اضطر عبد الناصر إلى تأجيل قرار التأميم إلى ٢٦ يوليو[٢].

وبالتالى يمكن القول أن قرار التأميم كان مدروساً من كل الجوانب، سواء التقنية أو العسكرية المتوقعة من بريطانيا وفرنسا، وعلى الأخص بريطانيا الأقوى نفوذاً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً بالشرق الأوسط، لذلك لم يُعلن مثل هذا القرار إلا بعد التأكد من عدم قدرة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط على شن حرب فورية على مصر كرد سريع على التأميم، وما أن وصلت المعلومات سواء من قبرص أو من الاستخبارات المصرية والسورية مساء ٢٥ يوليو، لتؤكد عدم وجود قوات بريطانية وفرنسية كافية بالشرق الأوسط لشن حرب فورية على مصر[٣] حتى عقد عبد الناصر اجتماعاً طارئاً لأعضاء مجلس قيادة الثورة المنحل ومجلس الوزراء المصري فى منزله فى الساعات الأولى من صباح ٢٦ يوليو ليعرض عليهم قراره بتأميم القناة، فتمت الموافقة بالإجماع، وفور انتهاء الاجتماع كلف عبد الناصر وزير المالية "عبد المنعم القيسوني" و"محمد على الغتيت" عضو مكتب شئون قناة السويس، "وبدوي حمودة" ممثل مجلس الدولة، "وحسن نور الدين" مستشار وزير الداخلية، بإعداد مشروع قانون التأميم . والذى أقر فى مادته الأولى تغيير اسم شركة قناة السويس من الشركة العالمية إلى شركة مساهمة مصرية، على أن يتم تعويض حملة أسهم شركة القناة المؤممة بقيمة إقفال سعر بورصة باريس للأوراق المالية مساء ٢٥ يوليو١٩٥٦م، وفى مادته الثانية أن تتولى إدارة القناة هيئة مستقلة ملحقة بوزارة التجارة المصرية ويتم تشكيلها بقرار مباشر من رئيس الجمهورية. كما أشارت مادته الثالثة إلى تجميد أموال الشركة المؤممة فى مصر والخارج لصالح هيئة إدارة القناة الجديدة، وأكد فى مادته الرابعة على احتفاظ هيئة الإدارة الجديدة بجميع موظفي الشركة المؤممة ومنعهم من التخلي عن عملهم إلا بإذن من الهيئة [١].

وفور اعلان قرار التأميم فى ٢٦يوليو ١٩٥٦م اعتبرت وزارة الخارجية البريطانية قرار القيادة المصرية بتأميم شركة القناة رداً انتقامياً على سحب الحكومتين البريطانية والأمريكية لعرض التمويل[٢]، كما قدم إيدن تعليقاً مماثلاً [٣] .

---

(١) أحمد حمروش : مرجع سابق، ج٢، ص ٩٠.

(٢) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ص ١٢٨– ١٢٩.

(٣) نفسه، ص ص ١٢٨–١٢٩ .

(١) خطاب عبد الناصر الشهير بالإسكندرية بمناسبة الاحتفال بذكري خروج الملك فاروق من مصر، بتاريخ١٩٥٦/٧/٢٦م،مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص ص٣٨١– ٣٩٢.

(2)F.O,371/125482, Annex Mr .Vollat's Letter on January 1957, from Researsh Department Attarney General , Date . Janu 4 , 1957 .

ثانياً : بريطانيا وتأميم مصر لشركة قناة السويس .

تلقت بريطانيا نبأ التأميم بغضب شديد، فما أن علم رئيس الحكومة البريطانية أنتوني إيدن بالنبأ، أثناء تناوله العشاء مع ملك العراق الملك فيصل ورئيس وزرائه " نوري السعيد" فى قصر " داوننج ستريت (Dawning Street) " مقر رئيس الوزراء بلندن الساعة التاسعة والنصف مساء ٢٦ يوليو، حتى أظهر غضبه وأبلغ ضيوفه بالنبأ " فحرضه نوري السعيد على اتخاذ موقف حاسم وفوري ضد عبد الناصر وسياسته[٤]، كما علق إيدن بأن عبد الناصر فقد صوابه، ولابد للحكومة البريطانية والغرب من إعادته لصوابه[٥]. وعقب انتهاء العشاء انتقل إيدن ولويد والوزراء الذين حضروا العشاء إلى قاعة مجلس الوزراء مباشرة لدراسة الموقف، كما دعي إيدن رؤساء أركان حرب القوات المسلحة البريطانية للانضمام للاجتماع، وكذلك اتخذ قراره بدعوة السفير الفرنسي "المسيوشوفيل" والقائم بالأعمال الأمريكي " المسترفوستر" للانضمام للاجتماع، ودراسة الإجراءات التى يجب اتخاذها تجاه التأميم[٦].

ويبدو من خلال دعوة رساء أركان الحرب البريطانية أن الحكومة البريطانية اتجهت منذ البداية نحو استخدام القوة ضد الحكومة المصرية لاتخاذها قرار التأميم، دون النظر إلى توتر العلاقات أو حتى انقطاعها بين البلدين، مرده يرجع إلى التأثير السلبي الذي لحق ببريطانيا نتيجةً للتأميم، فقد أكد إيدن فى مذكراته أن الحكومة المصرية أرادت بتأميمها لشركة القناة التحكم فى اقتصاد أوربا عامة وبريطانيا خاصة[١]، فضلاً عما ذكره لويد أثناء لقائه مع عبد الناصر فى أول مارس، بأن القناة تمثل شريان البترول العربي الذي يحيا به الاقتصاد الأوربي عامة والبريطاني خاصة، وبذلك فهى ممر مائي استراتيجي بالنسبة لبلاده [٢] . وهذا الأمر أكده إيدن عندما اعتبر

---

(٣) مذكرات إيدن : ص٢٣٦.

(٤) نفسه . وأيضاً : محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص٤٧١.

(٥) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص١٣٧. وأيضاً: محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص٤٧١.

(٦) مذكرات إيدن: ص ٢٣٦.

(١) نفس المصدر السابق والصفحة .

(٢) نفسه .

(٣) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العاديةالسادسة والعشرين والقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٦، ص ٨٠ .

التأميم خرقاً لاتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨م (*)التى تؤكد حرية الملاحة [١]، ومن الواضح أن إيدن كان مبالغاً فى مسألة خرق التأميم لاتفاقية القسطنطينية، فقد أكد عبد الناصر فى ٣١ يوليو ١٩٥٦م على أن التأميم لا يضر بحرية الملاحة بالقناة [٢] .

على أية حال، فإن اجتماع إيدن مع وزراء ورؤساء أركان حربه وممثلي الحكومتين الأمريكية والفرنسية بلندن[٣]، كان قد افتتحه بقراءة النبأ[٤]، حيث أكدت الوثائق الأمريكية على أن مقدمة إيدن دلت على إنفعاله الشديد، مؤكداً على وجوب التخلص من عبد الناصر لئلا يهرب بغنيمته من تأميم شركة القناة . وبعد مناقشات حادة اتفق المجتمعون على أن التأميم أخل بالالتزام الممنوح للشركة العالمية للقناة، كما اتفقوا على عدم كفاءة المصريين فى إدارة القناة، واتفقوا أيضاً على دراسة العقوبات اللازمة (اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً) ضد مصر لضمان سلامة القناة وحرية الملاحة بها، وبرسوم معقولة، دون اللجوء إلى مجلس الأمن[٥]، خوفاً من استخدام السوفيت حق النقض (الفيتو) [٦] . ثم أنهم اتفقوا على عقد اجتماع ثلاثي (أمريكي بريطاني فرنسى) على مستوى وزراء الخارجية، بعد استبعاد اقتراح إيدن بتوسيع الاجتماع ليشمل كبار مستخدمي القناة، فضلاً عن دول الكومنولث[٢].

وفى أثناء الاجتماع وصلت برقية السفير البريطانى بالقاهرة " تريفليان" والتى أكدت وضع مكاتب الشركة العالمية المؤممة للقناة فى مصر تحت الحكم العسكري، وإرغام موظفي الشركة على العمل بالشركة المصرية الجديدة، فاقترح إيدن انتهاز الفرصة لتحريض الموظفين الأجانب بترك العمل، كما قرر إعلان التعبئة العامة العسكرية فى صفوف القوات المسلحة البريطانية فى البحر المتوسط، وإمداده بحجمها ودرجة استعدادها. وقد أصدرت الحكومة البريطانية بياناً ختامياً لاجتماع

(*) عقدت تلك الاتفاقية فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨م باستانبول عاصمة الخلافة الإسلامية فى تركيا، ووقعت عليها كلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا واستراليا وأسبانيا وإيطاليا ونيوزلندا وتركيا وروسيا، وأكدت المادة الثانية عشر منها على سيادة مصر الإقليمية على أرض القناة، أما المادة الثامنة فأكدت على حرية الملاحة بالقناة فى السلم والحرب باعتباره معبر مائي دولي حيوي.
انظر : F.O, 371/125482, R-, from F.O , Date. Feb 11, 1889.

(٤) مذكرات إيدن : ص ٢٣٦.

(٥) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ٤٧٢– ٤٧٣.

(٦) مذكرات إيدن: ص ٢٣٤.

(٧) محمد حسنين هيكل: نفسه، ص٤٧٣.

(١) مذكرات إيدن: نفسه، ص ٢٣٧.

(٢) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص٤٧٣– ٤٧٤.

صباح ٢٧ يوليو، أعلنت فيه أنها وحليفتيها بصدد مناقشة عاجلة لدراسة العقوبات اللازمة لتأميم الحكومة المصرية لشركة القناة، الذى وصفه البيان بالمفاجئ والمخالف لالتزامها باتفاقية الامتياز الممنوحة لشركة القناة العالمية عام ١٨٥٦م، فضلاً عن كونه يمثل خطورة شديدة على مصالح أوروبا الاستراتيجية فى الشرق الأوسط [٣].

ومن ناحية أخرى، كان إيدن قد طلب من رؤساء أركان حربه وضع خطة قابلة للتنفيذ الفوري ضد مصر، على أن تصله الساعة التاسعة صباح ٢٧ يوليو١٩٥٦م والتى وصلته بالفعل حيث أكدت على عدم قدرة القوات المسلحة البريطانية فى الشرق الأوسط شن حرب فورية ضد مصر [٤]. وقد احتوت الخطة على البدء بهجوم بحري على الإسكندرية، تعقبه عملية إنزال للقوات المظلية واسعة النطاق قرب القاهرة لاحتلالها، وبعد ثلاثة أيام تبدأ عمليات إنزال ثانية على منطقة القناة لاحتلالها، مع مراعاة عزل القوات المسلحة المصرية فى سيناء، فاستحسنها إيدن[٥]، مؤكداً على ضرورة إسقاط نظام عبد الناصر فى القاهرة أولاً، لتفادي تحول المقاومة إلى حرب عصابات [٦]. ولكي يحصل إيدن على موافقة مجلس العموم البريطاني، عقد جلسة طارئة صباح٢٧يوليو،حيث رفض أعضاء المجلس بالإجماع قرار التأميم، كما اعتبر زعيم حزب العمال بالمجلس "هيو جيتسكيل" أن قرار التأميم المصري خطوة جائرة بلا مبرر، فانتهز إيدن قرار الرفض للتأميم ليؤكد على أن حكومته لن تقبل بالسماح لعبد الناصر فى ابتلاع القناة ليستغلها فى أغراضه السياسية القومية ضد المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط [١].

ومع وصول نص خطاب عبد الناصر الذي أصدر فيه قرار التأميم وكذلك ما وصل من أنباء حول مصادرة الحكومة المصرية لأموال شركة القناة العالمية التى ادخرتها فى فرع البنك العثماني بالقاهرة، والتى تقدر بخمسة ملايين جنية مصري،دعى إيدن مجلس وزرائه المصغر[*] ورؤساء

---

(٣) نفسه .

(٤) نفسه، ص ص٤٧٤- ٤٧٥.

(٥) مذكرات إيدن : ص ٢٣٥. انظر أيضاً: أمين هويدي: مرجع سابق، ص٥٧.

(٦) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ١٤١.

(١) مذكرات إيدن: ص ص٢٣٥- ٢٣٧. انظر أيضاً :عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢م(تاريخنا القومي فى سبع سنوات ١٩٥٢- ١٩٥٩م)، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، ص٢٦٥.

(*) منذ صباح ٢٧ يوليو اتخذ إيدن مجلس وزراء مصغر خاص بدراسة ما تقتضيه الظروف تجاه موقف الحكومة البريطانية من التأميم، وأضفي عليه صلاحيات الحكومة طوال أزمة السويس للإعداد للحرب فى أضيق نطاق ممكن، وتكون من لويد وتيلر حامل أختام المملكة البريطانية وهارولد ماكميلان وزير المالية وساليسبري رئيس مجلس اللوردات وأنتونى هيد وزير الدولة لشئون الحرب نيابةً عن وزير الحرب " والتر مونكتون" الذي اتخذ موقفاً معارضاً للحرب على مصر، فضلاً عن تردد

أركان حربه حيث اجتمع المجلس فى٢٧ يوليو، وقرر وجوب إعادة القناة من يد عبد الناصر ولو بالقوة المسلحة، لتأمين مصالح بريطانيا الاقتصادية فى الشرق الأوسط، كما أكد دعوة وزيرى خارجية فرنسا والولايات المتحدة للاجتماع مع لويد بلندن، لاتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المصرية[١]، فضلاً عن مطالبة الرعايا البريطانيين فى مصر بالنزوح عنها، كما أوصي بفرض عقوبات اقتصادية على مصر[٢] .وبالفعل بدء نزوح الرعايا البريطانيين والفرنسيين عن مصر عامة ومنطقة القناة خاصة بعد ساعات من إعلان البيان صباح ٢٧ يوليو[٣]، برغم كثرة أعدادهم وتكدسهم فى منطقة قناة السويس خاصة [٤] .وفى نفس الوقت اهتمت الحكومة البريطانية بالحصول على تأييد الحكومة الأمريكية، فى حال استخدامها القوة المسلحة لإعادة تدويل إدارة القناة خوفاً من التدخل السوفيتى ضدها، فأرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية إلى الحكومة الأمريكية فى ٢٧ يوليو١٩٥٦م، أكدت فيها على أن الحل الوحيد لإعادة تدويل القناة هو القوة المسلحة، كما أشارت إلى إشراكها القوات الفرنسية لإسقاط نظام عبد الناصر، التى وصفته بالدكتاتوري[٥] . كما أرسل إيدن برقية إلى آيزنهاور صباح نفس اليوم، مؤكداً على انهيار النفوذ الغربي فى الشرق الأوسط إن لم يتم اتخاذ عمل صارم تجاه تأميم مصر لشركة القناة، كما أشار إلى إصدار حكومته قراراً بتجميد أرصدة مصر من الجنية الإسترليني ، كما حثه على عدم تقديم أى معونات اقتصادية للمصريين، فضلاً عن فرض أقصي حد من الضغوط السياسية على الحكومة المصرية، على أن يكون استخدام القوة المسلحة هو الحل الأخير، لذلك دعى دلاس للاجتماع مع وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا فى لندن، لدراسة أفضل الوسائل لفرض أقصي حد من الضغوط السياسية لإعادة تدويل إدارة القناة[٦]، بالإضافة إلى إسقاط نظام حكم عبد الناصر [٧] . حيث نشطت الحكومة البريطانية فى حملاتها التى تشنها سواء من إذاعاتها السرية بالشرق

رؤساء أركان الحرب من آن لآخر. انظر: راندلوف تشرشل : أسرار حرب السويس، ترجمة عبد المنعم شمس، إصدار سلسلة كتب ساسية (العدد رقم ٨٩)، القاهرة،١٩٥٩م، ص٤٥.

(٢) مذكرات إيدن: ص ص٢٣٥– ٢٣٧ .

(٣) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والعشرين، بالقاهرة،فى أكتوبر١٩٥٦، ص ٨٤ .

(3) F.O, 371/118934, R- , to F.O , Date Aug 27 , 1956.

(٥) على شبكة الإنترنت : موقع دار الوثائق القومية، أرشيف مجلس الوزراء (كود أرشيفي ٧٥)، ملف رقم ٥٠٢٤٢، وثيقة رقم (٨٤)بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٤م. عنوان الموقع : www.national archives.gav

(5) F.O, 371/119023, Tel .No 3370 , from F.O to Washington , Date .July 27 , 1956 .

(٢) مذكرات إيدن : ص ٢٣٨ . انظر أيضاً: مذكرات آيزنهاور: ص ص ٢٨– ٢٩.

(٣) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص ٤٧٥– ٤٧٦.

الأوسط أوالعلنية ببريطانيا لتحريض الشعب المصري على نظامه الحاكم[١]، وقد رددت اتهامات إيدن لعبد الناصر بالدكتاتورية وتشبيهه بهتلر الدكتاتور الألماني، مطالباً بالقضاء عليه قبل استفحال أمره، ولئلا يجر العالم إلى حرب عالمية كهتلر[٢]، تلك الحملات التى قادها إيدن بنفسه واستمرت حتى نهاية الحرب على مصر [٣] .

من الواضح أن حملات مصر الدعائية المتلاحقة على سياسة بريطانيا بالشرق الأوسط ، سواء باحتلالها لإمارات الخليج العربي والجنوب اليمني، أو بإقامتها حلف بغداد[٤]، وخاصة بعد نجاح تلك الحملات فى إفشال بعثة تمبلر البريطانية إلى الأردن، للتفاوض حول ضم الأردن لحلف بغداد، فى ديسمبر ١٩٥٥م ، فضلاً عن دور الحملات الدعائية المصرية الرئيسي فى طرد الجنرال جلوب من الأردن فى أول مارس ١٩٥٦م، الأمر الذي اعتبره إيدن صفعة من عبد الناصر على وجه حكومته، باعتبار أن جلوب يمثل استقرار النفوذ البريطاني فى الأردن[٥]. وقد كان لسوء توقيت طرد جلوب مع اجتماع لويد وعبد الناصر بالقاهرة لتحسين العلاقات بين البلدين، وتخفيض حدة توترها الناجم عن فشل مهمة تمبلر، دور رئيسي فى حدة توتر العلاقات واتجاه حكومة إيدن نحو التخلص من عبد الناصر ونظامه الحاكم، فى حين أكد هيكل عدم علم عبد الناصر بمسألة طرد جلوب إلا صباح اليوم التالى، عن طريق هيكل نفسه، قبل أن تتناوله وكالات الأنباء العالمية ، وقد بني لويد اعتقاده على نظرة الحقد والشماتة التى شاهدها فى عين عبد الناصر، أثناء الاجتماع النهائي صباح اليوم التالي، الذي لم يزد عن ربع ساعة، ليسافر لويد إلى عدن والبحرين، ومما زاد الطين بِلّه، أن استقبله شعبي عدن والبحرين المحتلين، بمظاهرات احتجاج عارمة[٦]. كما هاجمه الشعب الأردني، أثناء زيارته للأردن فى منتصف مارس، وهو فى طريق عودته لبريطانيا، ووصلت حدة الهجوم الجماهيري فى عمان ضد سيارته، إلى قذفها

---

(٤) خطاب لعبد الناصر بسوريا فى ١٩٥٨/٢/٢٦م، مصلحة الاستعلامات : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الثاني (١٩٥٨م- ١٩٦٠م)، القاهرة، د.ت، ص ص٢٨- ٢٩.

(٥) مذكرات إيدن: ص٢٤٤.

(3) Harry B.Ellis,The Dilemma of Israel, Secand Printing, American Edier Press, Washington, 1973, P.71.

(4) F.O, 371/118996, R.No 132, from F.O to Paris, Date. Aug 8, 1956.

(١) مذكرات آيزنهاور: ص٢٠.

(٢) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ص٤١٠- ٤١١، ص ص٤١٤- ٤١٦.

بالحجارة، فأسند لويد تلك الأحداث إلى عبد الناصر، مؤكداً أنها لم تخرج عن تدبير معه[١]. لم ينتظر إيدن وصول لويد إلى لندن، حتى يُعلن الحرب الشخصية على عبد الناصر، فما أن وصلته برقية طرد جلوب فى أول مارس، حتى أسند الأمر إلى مؤامرات عبد الناصر ضد بلاده،فاتصل بأنتوني ناتنج وزير الدولة للشئون الخارجية، مؤكداً على تدمير عبد الناصر[٢] من هنا جاء عداء الحكومة البريطانية لنظام حكم عبدالناصر.

وجاء تأميم حكومة عبد الناصر للشركة العالمية لقناة السويس ليضيف سبباً آخر إلى ما سبق، لتقوي معه عزيمة الحكومة البريطانية فى استخدام القوة للتخلص من الحكومة المصرية، باعتباره يمس مصالح بريطانيا الاستراتيجية فى الصميم، فإن ثلثي السفن حاملات البترول العربي لأوروبا مرور بقناة السويس، ترجع ملكيتها إلى بريطانيا، والتى وصل عددها مع نهاية عام ١٩٥٥م إلى ١٤,٦٦٦ باخرة عملاقة[٣]، وتحمل معها ثلثي احتياجات بريطانيا من البترول. فضلا عن ٢٥% من صادرات بريطانيا تمر بها[٤]، بالإضافة إلى امتلاكها أكبر حصة مساهمة فى شركة القناة المؤممة، وتقدر بنسبة ٤٤% من إجمالي الأسهم، وبذلك يصل نصيبها من الأرباح إلى ٨ مليون دولار سنوياً، كما أن مديري بريطانيا مجلس إدارة شركة القناة المؤممة، يمثلون تسعة من أصل ٣٢ مدير للشركة [٥] .

ومن جانب آخر، ربطت المصلحة بين بريطانيا وفرنسا فى معارضة التأميم فإن القناة كانت تمثل نفس الأهمية لدي فرنسا باعتبارها مصدراً اقتصادياً لها [٦]، بالإضافة إلى مساهمة أكثر من ٧٠ ألف فرنسي فى أسهم شركة القناة المؤممة [٧] . لذلك أصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية قراراً بتجميد أرصدة مصر من الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي وتقدر أرصدة مصر من الإسترليني بقيمة ١١٢مليون جنية إسترليني، كما جمدت الحكومة البريطانية جميع رؤوس الأموال المصرية ببريطانيا، فضلاً عن فرض الحماية على أموال و ممتلكات فرع الشركة المؤممة للقناة بلندن لمنع

---

(٣) بول جونستون: حرب السويس، سلسلة إخترنا لك (العدد رقم ٣٤)، دار المعارف بمصر، ١٩٥٧م، ص٤١.

(٤) محمد حسنين هيكل : نفسه، ص ص ٤١٧– ٤١٨. انظر أيضاً: محمد حسنين هيكل (وآخرين): معركة السويس، ص ص ١٦٤– ١٦٥.

(٥) مذكرات إيدن : ص٢٣٦.

(١) هيئة البحوث العسكرية: مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) دونالدنيف: مرجع سابق، ص٣٨٥.

(٣) عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: مرجع سابق، ص ص ٢٩١– ٢٩٢.

(7) Frank Brencley , Britain and The Middle East (An Economic History 1945 – 1982) , London , P.125.

المصريين من وضع اليد عليها [١] . كما صوحبت تلك العقوبات الاقتصادية بمذكرتى احتجاج من الحكومتين البريطانية والفرنسية إلى الحكومة المصرية حيث أكدت بريطانيا فى مذكرتها على أن قرار التأميم المعلن عنه مساء ٢٦ يوليو دون مشورتها يعتبر انتهاكاً خطيراً لحرية الملاحة بالقناة، وأن الحكومة البريطانية تستنكر هذا القرار، باعتبار أن القناة ممر مائي له أهميته الاستراتيجية بالنسبة لها، وأكدت على أنها بصدد اتخاذ جميع التدابير اللازمة لسلامة رعاياها واحترام مصالحها فى المنطقة، وألقت باللائمة على الحكومة المصرية لمسئوليتها التامة على ما سيحدث لها, بالإضافة إلى تأييد الحكومة البريطانية لقرار مجلس إدارة الشركة المؤممة الذي اتخذ فى ٢٦ يوليو، بدفع السفن رسم مرورها بالقناة مقدماً إلى فرعي الشركة بلندن وباريس (*) كما حاولت إقناع الحكومة الأمريكية بالأمر إلا أنهما فشلت[٣] . وقد أرسلت الحكومة الفرنسية مذكرة مماثلة[٤]، ولكن الحكومة المصرية أعادت المذكرتين إلى سفارتي بريطانية وفرنسا بالقاهرة، وأرفقتهما بقصاصة ورقية كتب عليها تعاد إلى السفارتين[٥] .

استمرت الحكومة البريطانية فى سياستها تجاه التأميم، فأصدرت قراراً بحظر تصدير الأسلحة إلى مصر، كما أصدرت أوامرها بتعطيل إبحار أربع مدمرات مصرية كانت راسية فى ميناء "بورتسماوث" البريطانية للصيانة [٦] .

كما أصدر إيدن تعليماته إلى مخابراته (M16) الخاصة بتدبير الاغتيالات فى الشرق الأوسط، باغتيال عبد الناصر[٧]، وبالفعل أعد "بترايت" مساعد رئيس المخابرات،خطة باغتيال عبد الناصر عن طريق غاز الأعصاب السام، حيث يتم توصيله بأجهزة التكيف الهوائى،عن طريق أنابيب التكيف الخاصة بمنزل ومكتب عبد الناصر،ولم يلق هذا الاقتراح قبول،لتكلفته المادية

---

(٥)مذكرات إيدن: نفسه، ص ص٢٤٠– ٢٧٩. انظر أيضاً: محمد حسنين هيكل: قصة السويس، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(*) اجتمع أعضاء مجلس إدارة الشركة العالمية للقناة فى مقرها الرئيسي بباريس فور إعلان التأميم مع المسئولين الفرنسيين، واستقر الرأى على اتخاذ الخطوات الآتية، لإعادة تدويل إدارة القناة حتى انتهاء مدة امتيازها فى ١٩٦٨م وهى: منح شركة القناة العالمية حق الإبقاء عليها كإدارة قناة السويس بالأصالة، مع عدم الاعتراف بالإدارة المصرية الجديدة للقناة والعمل على إعاقة نجاح الإدارة المصرية للقناة، بكل الطرق ودفع رسوم مرور السفن بالقناة مقدما إلى مقري الشركة بباريس ولندن، كنوع من إعاقة المرور بتذمر الإدارة المصرية من ذلك الإجراء، والأمر الذى يؤدى إلى إقامة الشركة الحجة على فشلها فى إدارة القناة . انظر :

- F.O , 371/119082 , Message , from Ministry in Paris to F.O , Date .July 28 , 1956.

(٧) مذكرات إيدن: ص ص ٢٥٤– ٢٥٥.

(1) F.O, 371/125482, Letter , from Vollat to Attareny-Genral, Date . Janu 4, 1957 .

(٢) مذكرات إيدن: ص ٢٤١. وأيضاً : عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق، ص ٢٦٥ .

(٣) مذكرات إيدن: ص ٢٤٠.

(٤) جريدة الأهرام، بتاريخ ٢٥ \١٩٨٥\٥١.

الضخمة،حيث يحتاج تنفيذ الخطة إلى كميات ضخمة من الغاز، ثم أعدت خطة أخرى لقتله بالسم عن طريق دسه له فى الطعام أو الشراب،وخاصة مع تواجد عملاء لشبكة التجسس البريطانية فى مقر إقامة عبد الناصر ،وكادت هذه الخطة أن تنجح، لولا اكتشاف المخابرات المصرية لشبكة التجسس البريطانية والقبض عليها فى ٢٧ أغسطس[١] .

ويضاف إلى ذلك التوافق الأمريكى مع الموقف البريطانى تجاه التأميم فقد أرسل آيزنهاور برسالة إلى إيدن يؤكد له إرسال "روبرت مورفي " سكرتير وزير خارجيته للتواجد فى المؤتمر الذى سيضم وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا بلندن [٢]، كما اقترح فى رسالته بعقد مؤتمر دولي يضم الدول الممتفعة للقناة بهدف عزل مصر باستخدام الرأي العام العالمي كضغط أدبي على تأميم مصر للشركة للحصول على تنازلات مصرية مرضية بتدويل إدارة القناة[٣]،وقد استحسنه إيدن[٤] . وبالفعل وبالفعل وصل مورفي لندن فى ٢٩ يوليو، حيث كان من أهم مهامه محاولة إثناء حكومة بريطانيا عن استخدام القوة، لأنها ستواجه تأييد الرأي العام العالمي من حكومة بريطانيا إلى حكومة مصر[٥]، مصر[٥]، إلا أن آيزنهاور كان يخشى من انتهاز السوفيت الفرصة لتحقيق حلمها فى فرض نفوذها على الشرق الأوسط، بحجة حفاظها على السلام بالمنطقة، فضلاً عن احتمالية قيام حرب عالمية ثالثة [٦] .

وعندما لم ترق محادثات مورفي لإيدن أرسل رسالة عاجلة لآيزنهاور فور انتهاء الاجتماع ملحاً على إرسال وزير الخارجية الأمريكى (دالاس) للحاق بالاجتماعات بدلاً من مورفي [٧] فسافر دالاس يوم ٣١ يوليو ١٩٥٦م إلى لندن حاملاً رسالة من آيزنهاور لإيدن، تؤكد إنه جاء ليكمل ما بدئه مورفي[٨]، الأمر الذي أدي إلى خيبة أمل إيدن وحكومته فى تأيد الحكومة الأمريكية، إذا ما استخدمت بريطانيا القوة ضد مصر. فقد وصف إيدن موقف دالاس أثناء المناقشات باللامبالاة،

---

(٥) محمد شاكر حافظ : عبدالناصر والمخابرات البريطانية، الطبعة الأولى، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٠٩ هـ -١٩٨٩م، ص ١٨.

(6) F.O , 371/119082 , R-, from F.O to F.O(U.S.A), Date. July 29, 1956.

(٧) مذكرات إيدن: ص ٢٤٠ .

(٨) نفسه.

(١) مذكرات آيزنهاور: ص ص ٢٩- ٣٠.

(٢) نفسه، ص ٣١. انظر أيضاً: محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص ص ١٠٣- ١٠٥.

(٣) مذكرات آيزنهاور: ص ص ٣٢- ٣٣. وأيضاً: محمد حسنين هيكل: نفسه، ص ص١٠٣- ١٠٥.

(٤) مذكرات إيدن : ص ص٢٥٢- ٢٥٣.

فضلاً عن إشارة إيدن فى مذكراته إلى إيحاء دالاس بأن حكومته ستقف على الحياد[١] وهو الموقف الذى تصادف مع وصول تقارير السفارة البريطانية بموسكو إلى لندن فى نفس اليوم لتؤكد ترحيب الحكومة السوفيتية الشديد بالتأميم، وتعهدها للحكومة المصرية بالدعم الكامل[٢] .

وعلى الجانب الآخر، عقدت القيادة المصرية مؤتمراً صحفياً فى نفس اليوم، أكدت فيه احترامها والالتزامها باتفاقية ١٨٨٨م واتفاقية ١٩٥٤ بشأن حرية الملاحة بالقناة، كما أكدت على عدم وجود أي تأثير من التأميم على حرية المرور بالقناة، فضلاً عن إصرارها على عدم التخلي عن إدارتها الكاملة للقناة، كما أشارت إلى عدم قطع علاقاتها مع الحكومة البريطانية، إلا إذا أقدمت الأخيرة على شن حرب عسكرية ضدها، وأن المصرين سيحاربون بكل مالهم من قوة[٣] .

وقد اتفق وزراء الخارجية الثلاثة أثناء اجتماعهم الختامي على الدعوة لعقد مؤتمر دولي للمنتفعين بالقناة وتحديد ٢٤ دولة تم انتقائها بعناية لضمان فرض تدويل إدارة القناة على مصر، وتحجج إيدن بأنها أكثر الدول استخداماً للقناة[*]. وقبل إصدار البيان الثلاثي لختام الاجتماعات الثلاثية بلندن فى٢أغسطس بساعات قليلة أعلن إيدن فى جلسة مجلس العموم ضرورة تدويل إدارة القناة لضمان الملاحة بها بحرية، كما أعلن عن الدعوة لمؤتمر دولي بلندن يضم الدول المنتفعة بالقناة. فى حين أكد هيوجيتسكيل على ضرورة عدم استخدام القوة المسلحة ضد مصر كحل لتدويل القناة، لئلا تكون نقطة انفجار لحرب عالمية ثالثة[٤]، وخاصة بعد إعلان إيدن التعبئة العامة لقواته المسلحة، واستدعائه قوات الاحتياط لإلحاقهم بالقوات البريطانية بقبرص[٥]. وقد صدر البيان الثلاثي الذى دعي إلى عقد مؤتمر دولي بلندن فى ١٦أغسطس، كما أشار إلى إمكانية استخدام القوة العسكرية ضد مصر فى حال فشل المساعى الدبلوماسية لحل الأزمة بتدويل القناة، وقد اعتبر البيان

---

(٥) نفسه، ص ص٢٤٨– ٢٤٩.

(2) Fo, 371/119082, R-, from Embassy in Moscue to F.O, Date .Aug1 , 1956.

(٧) مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص ٣٨٩. انظر أيضا: مذكرات آيزنهاور: ص٣٣.

(*) تكونت الدول الأربع والعشرين من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى ومصر واستراليا والهند وأندونيسيا ونيوزلنداوتركيا واليونان وأثيوبيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال وألمانيا الغربية وهولندا والدنمارك والنرويج والسويد وإيران وسيلان واليابان وباكستان . أنظر : جورج حليم كيرلس : مرجع سابق، ص ١٠١ .

(١) مذكرات إيدن: ص ص ٢٥٤– ٢٥٦.

(٢) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص ٣٦٨. وأيضاً : محمد حسنين هيكل : قصة السويس، ص ١٤٩.

تأميم مصر لشركة القناة من جانب واحد أسلوباً تعسفياً يهدف إلى القضاء على الإدارة الدولية للقناة، مما يتوقف عليه سلامة مصالح الكثير من دول العالم المستخدمة للقناة[١] .

على هذا الأساس اتضحت سياسة الحكومة البريطانية تجاه تأميم القناة فى ٢أغسطس بالعمل النشط لإتمام الاستعدادات العسكرية بهدف تدويل القناة بالقوة المسلحة، وتحريض المرشدين الأجانب العاملين بالإدارة المصرية للقناة على ترك العمل تحت حماية الحكومة البريطانية لإحراج موقف الإدارة المصرية وإثبات عدم كفائتها، وكذلك الدفع بأكبر عدد ممكن من السفن للمرور بالقناة لنفس الغرض ، ودفع رسوم المرور بالقناة، مقدماً إلى فرعى الشركة المؤممة بلندن وباريس، دون الإدارة المصرية للقناة، وحث الدول المستخدمة للقناة على الحذو حذو بريطانيا فى ذلك، فضلاً عن الدعوة لعقد مؤتمر دولي بلندن فى١٦أغسطس كأداة ضغط سياسي لحمل الحكومة المصرية على تدويل إدارة القناة[٢] . ومن جانبه أرسل رئيس شركة القناة المؤممة (جورج بيكو) رسالة لإيدن أكد له تأييده التام لموقف حكومة بريطانيا من التأميم، واقترح مطالبة الحكومة البريطانية موظفي شركة القناة، الذين مازالوا يقضون مده أجازتهم السنوية بعدم العودة للعمل بهدف إظهار عدم كفاءة الإدارة المصرية للقناة، كما طالب بمقابلة لويد أو إيدن[٣] . وبالفعل التقى بلويد قبل ستة أيام من عقد مؤتمر لندن الأول وأكد لويد بأن الحكومة البريطانية ستعمل على الخروج من المؤتمر بقرار يضمن تدويل إدارة القناة،كما أشار إلى أن بلاده ستطالب موظفى إدارة القناة الأجانب بتنفيذ اقتراح بيكو، مؤكداً على أن حكومته أرغمت موظفيها بالقناة على عدم العودة للعمل بالقناة تحت الإدارة المصرية مقابل تقاضيهم أجورهم كاملة[٤] . وقد حاول جورج بيكو أن يظهر دوراً فى إعاقة عمل الإدارة المصرية للقناة فأصدر بيان فى ٧أغسطس إلى الأربعين مرشداً البريطانيين والفرنسيين فور انتهاء أجازتهم السنوية طالبهم فيه بعدم العودة للعمل بالقناة مقابل تقاضيهم أجورهم كاملة[٥] .

---

(٣) انظر نص البيان، تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٦، ص ص٨٤-٨٥.

(2) F.O, 371/11905 , Cabenet's Racord , Date . Aug 31, 1956.

(3) F.O, 371/119109 , Letter , from Francis .Wylie to Watson , Date . Aug 10 , 1956.

(4) F.O, 371/118996, R.No 582, Meeting Suez Canal Dirictor with Secretary of State, Date .Aug 10, 1956 .

- وأيضاً : مذكرات المهندس عبدالحميد أبوبكر: (قناة السويس والأيام التى هزت الدنيا)، مطابع دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١٣٢.

(5) News Kronkle, No 43357, Date . Aug 18 , 1956.

وعلى أيةحال ، فإن إيدن توقع رفض الحكومة المصرية دعوة الحكومة البريطانية لحضورها مؤتمر لندن[١]، حيث أرسلت وزارة الخارجية البريطانية دعوة إلى الحكومة المصرية للاشتراك فى المؤتمر[٢] ، إلا أن القيادة المصرية عقدت العزم فى البداية على الموافقة والحضور برغم رفضها دعوة بريطانيا للمؤتمر دون مشورتها باعتبار القناة جزءاً من أرض مصر، وبالتالى فإن المسألة تمس شأن من شئون مصر الداخلية، فضلاً عن اتهامها بريطانيا وفرنسا بقرارهما الاستعداد للعمل العسكري لفرض السيطرة على القناة بالقوة[٣]. ومع توالى الأحداث غيرت القيادة المصرية موقفها من المؤتمر بالرفض بعد إلقاء إيدن خطابه الشهير فى التليفزيون البريطاني مساء ٨ أغسطس)*(الذي أكد فيه على ضرورة تدويل إدارة القناة، مؤكداً إصرار حكومته على التدويل ولو بالقوة المسلحة[٤] . كما جاء بيان لويد فى اليوم التالي والذى أكد على أن الحكومة البريطانية

لن تتخلي عن إعادة تدويل إدارة القناة ولو بالقوة ليؤكد رفض الحكومة المصرية للمؤتمر [١].

وفى١٢أغسطس أصدرت الحكومة المصرية بياناً رسمياً أعلنت فيه رفضها التام لحضور المؤتمر. باعتبار أن عقد مؤتمر دولي لمناقشة مسألة تأميم مصر لجزء من أراضيها بغرض تدويل الإدارة المصرية يعد تدخلاً فى شئون مصر الداخلية، وهو أمر غير مقبول من الحكومة المصرية، فضلاً عن انفراد بريطانيا بتحديد الدول التى ستشترك فى المؤتمر بالإضافة إلى أنه لا يستند إلى شرعية كما رفض البيان ما جاء فى البيان الثلاثي وخاصة مسألة التهديد باستخدام القوة لتدويل القناة، وأضاف أن الحكومة البريطانية شنت حملات دعائية شرسة ضد تأميم مصر لشركة القناة، لمحاولة إيهام الرأي العام العالمي بأن حرية الملاحة بالقناة لن تتحقق إلا بتدويل القناة معقباً عليه بأنه تضليل للرأي العام العالمي، مؤكداً على نية بريطانيا المبيتة فى اغتصاب القناة بالقوة، وتطرق إلى مسألة أرباح القناة، مصححاً ما ادعته الحكومة البريطانية حول استخدام الحكومة المصرية لأرباح القناة فى بناء السد العالى، دون الاهتمام بمشروعات تحسين القناة، نافياً ذلك،ومؤكداً على أن فائض

---

(٤) مذكرات إيدن: ص ٢٦٤ –٣٦٥ .

(٥) هيئة البحوث العسكرية : مرجع سابق، ص ٢٨.

(٦) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ١٥٠.

(*) في حين ادعى إيدن فى مذكراته أن مصر رفضت الحضور بعد التشاور مع السوفيت، انظر: مذكرات إيدن : ص ٢٥٩. وفى اعتقادي أن اعتقاده غير منطقي فلو كان كذلك فلماذا عدل عبدالناصر عن قراره بحضور المؤتمرفى اليوم التالي من خطاب إيدن، لذلك فإني أسند قول إيدن لإيهام القارئ أن الحكومة المصرية ما هى إلا ألعوبة فى يد السوفيت .

(٧) مذكرات إيدن : ص ٢٦٢.

(1) F.O, 371/119099, R. No 109, from Selwyn Loiyd to Robart Hanky , Date. Aug 9, 1956.

أرباح القناة بعد نفقاتها يصل إلى٣٠ مليون دولار كادخار سنوي لبناء السد العالي. وانتهى البيان إلى أن القضية ليست قضية تأميم ممر مائي له أهمية دولية، بقدر ما هى قضية دولة صغرى حصلت على استقلالها وترغب فى تأمينه، بالتصدي لدولة كبري تصر على إذلالها، مشيراً إلى رفض الرأي العام العربي للبيان الثلاثي لإذلال مصر(٢).

على أية حال، فقد بدأت الاستعدادات المصرية والبريطانية كلٌ على طريقته فى سباق حقيقى نحو الوصول إلى أي من الهدفين، الاعتراف بالتأميم والإدارة المصرية الخالصة للقناة كهدف مصرى مقابل إعادة تدويل إدارة القناة كهدف بريطانى. حيث بدأت فعاليات مؤتمر لندن الأول بقصر لانكستر فى ١٦أغسطس على مستوى وزراء الخارجية، برئاسة لويد(٣)، وبحضور ٢٢وفداً بعد رفض مصر واليونان(٤)، افتتح رئيس المؤتمر أولى جلساته وتبعه دالاس الذى تقدم بمشروع القرار *() المتوقع،فدارت جلسات المؤتمر برمتها حول مشروع القرار الذى يقضى بتدويل إدارة القناة مع احتفاظ مصر بحق السيادة على أرضها، فى حين عمل شيبلوف وزير الخارجية السوفيتى على توسيع شقة الخلاف فى بين الدول المشتركة، تجاه مشروع القرار لصالح الموقف المصرى(١)، حيث أكد على شرعية التأميم محذراً أن أى محاولة لتغير التأميم تعتبر تدخلاً غير مشروع فى شئون مصر الداخلية(٢) . كما أقترح (مينون)وزير خارجية الهند إنشاء هيئة مستخدمي القناة على أن تكون مهامها

---

(٢) انظر نص البيان والمؤتمر الصحفي بمجلس الأمة، مركز دراسات الترجمة العربية، مصدر سابق:ص ص ٣٩٢- ٤٠٤ .،وأيضاً: تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٦م، ص ص ٨٨- ٨٩.

(٣) مذكرات إيدن : ص ٢٧٢.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: مرجع سابق، ص٢٧٣.

(*) تحدثت بنود المشروع عن فصل مسألة إدارة القناة عن السيادة عليها،ومنح مصر حصة عادلة من أرباح القناة، مع إنشاء مجلس إدارة دولي للقناة تشترك فيه الأمم المتحدة وتمثل فيه مصر ،وأن تكون إدارة قناة السويس بطريقة محايدة لأهميتها كممر مائي حيوي دولياً، واحترام حق مصر فى السيادة على القناة، وكذلك التفاوض بين الدول البحرية ومصر لتوقيع معاهدة بديلة عن معاهدة عام ١٨٨٨م لضمان تدويل إدارة القناة،هذا مع منح شركة القناة المؤممة وحملة الأسهم تعويضاً عادلاً، فضلاً عن فرض عقوبات فعالة على خرق المعاهدة المقترحة، واعتباره بمثابة خرق لميثاق الأمم المتحدة . أنظر : مذكرات إيدن : ص ٢٧٢. وأيضاً : مذكرات أكرم الحورانى : ص ص ٢١١٠-٢١١١.

(١) مذكرات إيدن: ص٢٧٢. انظر أيضاً : مذكرات أكرم احورانى : ص ص٢١١٠-٢١١١ .

(٢) مذكرات إيدن : ص٢٦١ . وأيضاً :

- Robart .Freedman : Soviet Policy Toward The Middle East (Since 1970), Praiger Publishers Praiger Special Studies, London, P.13.

مهامها استشارية فى مساندة الإدارة المصرية، إلا أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من قبل بريطانيا والغرب[١] .

وعلى الجانب الآخر، استطاع لويد إقناع الدول التى تسير فى فلك بريطانيا بموقفها، فضلاً عن الولايات المتحدة وفرنسا فحصل على تأييد ١٧ دولة لمشروع القرار[٢]، مقابل رفض أربعة دول برئاسة الاتحاد السوفيتى. ومع احتدام الخلاف بين الجانبين، اقترح الوفد الأسبانى إنشاء هيئة دولية يكون لها حق الاشتراك فى مجلس إدارة القناة برئاسة الإدارة المصرية على أن يتم دفع الرسوم إلى الإدارة الدولية للقناة . وكما رفض الاقتراح الهندى رفض الاقتراح الأسبانى أيضاً من قبل الوفد البريطانى الذى أصر على تمسكه بمشروع القرار، فأيدته سبعة عشر دولة [٣]، فى حين رفضته أربع دول[٦]. وعلى هذا الأساس لم يُوفق المؤتمر فى تحقيق غرض بريطانيا منه، بإصدار قرار إجماعي يُلزم مصر بتدويل القناة، واقترح الوفد الفرنسي إرسال محضر الجلسات واقتراح الدول الثمانية عشر إلى الحكومة المصرية، عن طريق لجنة تمثل القارات الخمس، لإقناع مصر باقتراحات الدول الثماني عشر، وانتهي المؤتمر على ذلك [٤] . وقد وصف عبد الناصر اقتراح الدول الثماني عشر بأنه عودة لإدارة الشركة القديمة للقناة، كما أصر على عدم التخلي عن الإدارة المصرية الكاملة للقناة[٥] .

بناء على البيان الختامي للمؤتمر فى ٢٢ أغسطس والاقتراح الفرنسي تولت الحكومة البريطانية أمر تشكيل اللجنة الخماسية، فطلب إيدن من (منزيس) رئيس وزراء استراليا أن يترأس اللجنة[*]التى اشترك فيها وزراء خارجية أثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة[٦]. وقد وصلت بعثة

---

(٣) دونالد نيف : مرجع سابق، ص ٤٠٦.

(٤) مذكرات إيدن : ص٢٦١ .

(٥) تقرير الأمين العام الجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٦٥، ص٩٢ .

(٦) هيئة البحوث العسكرية: مرجع سابق، ص ٥٣.

(١) حديث عبد الناصر مع توم ليتل مدير عام وكالة الأنباء العربية التابعة لبريطانيا فى الشرق الأوسط، بتاريخ ١٩٥٦/٨/١٨م، مركز دراسات الوحدة العربية : مصدر سابق، ص ص ٤٠٣- ٤٠٤. وأيضاً: حديث له مع فرانك مندوب مجلة نيوز كرويكل فى ٢٤ أغسطس، نفسه، ص ص ٤٠٥- ٤٠٦.

(٢) مذكرات إيدن: ص ٢٦٨.

(*) من الواضح أن اختيار إيدن لمنزيس برئاسة البعثة برغم علمه بعداء منزيس السافر للتأميم، وخاصة بعد حديث منزيس لتليفزيون لندن فى١٥ أغسطس، الذي اتهم فيه التأميم بأنه عمل غير قانوني وطالب بعدم السماح له، الأمرالذى يؤكد اعتقادى فى استخدام إيدن المؤتمر ذريعة للحرب على مصر. انظر: أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص١٩٢ .

(٣) نفسه، ص ٢٧٩.

منزيس القاهرة فى٢ سبتمبر، وبدأت اجتماعاتها والقيادة المصرية فى اليوم التالي، وتم الاتفاق على أن تتم المفاوضات على ثلاث مراحل، حيث تتقدم البعثة باقتراح الدول الثماني عشر مع شرح وجهة نظرهم فى الاجتماع الأول، ويكون الاجتماع الثانى لعرض الجانب المصرى موقفه منها، وشرح وجهة نظره، أما الاجتماع الثالث فيتم فيه التفاوض بين الجانبين حول الموقف المصري ، وبالفعل سارت المفاوضات على هذا النهج إلا أن تهديد مينزيس لعبدالناصر بقرب الاستعدادات العسكرية الأنجلوفرنسية من مصر أدى إلى رفضه إكمال الجلسة ، وقد كان الاجتماع الثالث حاسماً، حيث عرض عبد الناصر موقف حكومته من تلك الاقتراحات ، مؤكداً رفضه فصل إدارة القناة عن سيادة مصر عليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أرض مصر، فضلاً عن أن عقد مؤتمر لندن وإرسال بعثة منزيس إلى مصر يؤكد أن أزمة القناة مسألة سياسية من الدرجة الأولى، وبالتالى كيف يفرض على مصر فصلها عن السياسة ، كما رفض تدويل إدارة القناة من حيث المبدأ [١] . وبذلك انتهت بعثة منزيس بالفعل كما توقع منزيس نفسه، فى حين أكد عبد الناصر موقف بلاده من مقترحات الدول الثماني عشر، فى بيان رسمي أذاعه فى ٩ سبتمبر ليشمل الآتي: عدم إمكانية فصل مسألة القناة عن السيادة عليها باعتبارها جزءاً من أرض مصر، وأن تدويل إدارتها يُعني إدخالها فى صميم السياسة والسيادة الدولية وليست المصرية، والتأكيد على شرعية التأميم ورفض التدويل باعتباره استعمار دولى للقناة، والموافقة على وضع حل سلمي للأزمة على أن يحترم حق مصر فى ملكية وإدارة القناة مع ضمان حق عادل فى أرباح القناة مقابل إدارتها لها. وفى اليوم التالي وزعت الحكومة المصرية مذكرة بذلك إلى دول العالم، بالإضافة إلى الأمم المتحدة[٢]، اقترحت فيها إنشاء هيئة استشارية يتم التفاوض حول صلاحيتها بين الدول المستخدمة للقناة، على ألا تمس ملكية وإدارة مصر للقناة[٣] .

وعلى الجانب الآخر انتهز إيدن فرصة فشل بعثة منزيس ليعلن لدالاس إتجاه بلاده نحو القوة العسكرية باعتبارها الحل الوحيد للأزمة، مع التأكيد على قبول اقتراح دالاس بإنشاء هيئة لمنطقة القناة لها صلاحية إدارة القناة وتحصيل أرباحها، فطالبه دالاس بالتريث حتى الانتهاء من صياغته

---

(٤) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ١٦٢، ص ١٦٩.

(2) F.O, 371 /125482 , Annex Mr. Vollet's Letter in January 1957, from Research Department to Atterny .General , Date .Jan 4 , 1957.

-وأيضاً : تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية الالسادسة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٦م، ص ٩٥ .

(٢) نفسه، ص ٢٦.

للاقتراح. كما عقد اجتماع قمة بين موليه وإيدن بحضور لويد وبينو بلندن فى نفس اليوم، طالب فيه إيدن بإصرار تأجيل ساعة الصفر للحرب المتوقعة من أول أكتوبر إلى أجل غير مسمى، بحجة إعطاء مشروع دالاس بإنشاء هيئة للمنتفعين بالقناة الفرصة للانتهاء من صياغته وعرضه[١]. فى حين أصدر كل إيدن وموليه بياناً ختامياً مشتركاً عن اجتماعهما طالبا فيه شركة القناة المؤممة بإصدار أوامرها بسحب جميع الموظفين الأجانب العاملين بالقناة تحت الإدارة المصرية فى موعد أقصاه ١٥ سبتمبر، كما أعلنا عن تأييدهما لإنشاء هيئة للمنتفعين بالقناة[٢].

ومن ناحية أخري أعلن إيدن أمام جلسة مجلس العموم فى ١٢ سبتمبر، عن اتفاق الحكومات البريطانية والفرنسية والأمريكية على إنشاء هيئة للمنتفعين بالقناة لتولي مسئولية إدارة الملاحة بالقناة وتحصيل الرسوم بصورة مؤقتة لحين عقد اتفاقية دولية نهائية بشأن إدارة القناة، على أن تدفع الهيئة حصة عادلة من الأرباح مقابل تعاونها فى إرشاد السفن المارة بالقناة. كما أكثر من تهديداته باستخدام القوة المسلحة ضد مصر، إذا ما تدخلت فى عمل الهيئة وقد اعترض نواب المجلس من حزب العمال على تهديداته وسخرو منه ومن دعوته للسلام والحرب فى آن واحد، كما تحدوه فى مصداقية تلك التهديدات، وأحرجوه بأسئلة لم يستطع الرد عليها، وكذلك وصفوا مشروع هيئة المنتفعين بالقناة بأنه استفزاز متعمد ، وفى نهاية الأمر طالبوه بالاستقالة[٣]. وهو الأمر الذى اضطر إيدن إلى التراجع عن تهديداته وإعلان عدم استخدام القوة إلا بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية[٤]، وخاصة بعد خطاب هيوجيتسكيل رداً على بيان إيدن فى المجلس والذى هاجم فيه سياسة الحكومة البريطانية تجاه الأزمة وتحذيره من عواقب الحرب على مركز بريطانيا عالمياً وعربياً، واعتباره فكرة قيام حرب بسبب الخلاف على مجلس إدارة أو مجلس استشاري للقناة أمراً باطلاً، وإصراره على عرض القضية على مجلس الأمن حيث قوبل هذا الاقتراح بتأييد من أعضاء المجلس مما اضطر إيدن إلى قبول الاقتراح إذا سمحت الظروف[٥] . وقد كان لهذه الجلسة دور رئيسي فى أنقسام الرأي العام البريطاني على نفسه، تجاه الحرب على مصر[٦] .

---

(٣) مذكرات إيدن: ص ٢٨٨، ص ص ٣٠٦- ٣٠٧ . انظر أيضاً: هيئة البحوث العسكرية: مرجع سابق، ص٨٦ .

(2) News Kronkele, No 34387, Date . Sep 17, 1956, P.1.

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٦م، ص ٩٨. انظر أيضاً : مذكرات إيدن، ص٣١٤ .

(٢) نفس تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية، ص ٩٩.

(٣) نفسه، ص٩٩. انظر أيضاً: مذكرات أكرم الحوراني: ص٢١١٤ . وأيضاً: دونالدنيف: مرجع سابق، ص ص٤١٧- ٤٢٠.

(4) F.O, 371/ 119143, Letter , from R.Makins to Selwyn . Loiyd , Date. Sep 15 , 1956.

ومن الجدير بالذكر، أن إلقاء إيدن البيان كان باتفاق بين حكومته والحكومتين الأمريكية والفرنسية، وقد ألقي موليه بيان مماثل فى باريس، أما دالاس فأكد فى بيانه على ماهية هيئة المنتفعين بالقناة، حيث وصفها بأنها هيئة دولية لإدارة القناة من المرشدين الأجانب المنسحبين من العمل بالقناة تحت قيادة الإدارة المصرية، يديرها أعضاء يمثلون الدول الثماني عشر، مع إمكانية انضمام الدول البحرية الأخرى لعضويتها، على أن تتكفل بتحصيل الرسوم، ويكون مقرها الرسمي روما، فى حين يتولي مدير الهيئة الإشراف على مرور السفن بالاستعانة بموظفي شركة الإدارة المؤممة لتحصيل رسوم المرور بالقناة، وفى حال تعاون الإدارة المصرية مع المدير وموظفيه فى إرشاد السفن للمرور بالقناة يتم منحها حصة عادلة من الرسوم ، فى حين اختلف دالاس فى كيفية التصدي للإدارة المصرية إذا رفضت المشروع، حيث أعلن بأن بلاده لا تعتزم استخدام القوة ضد مصر إذا ما رفضت المشروع واكتفي بمقاطعة المرور بالقناة، وتحويل مسار السفن الأمريكية من القناة إلى طريق رأس الرجاء الصالح[١] . فعلق إيدن فى مذكراته على بيان دالاس، بأنه أعطى ضوءاً أخضراً للحكومة المصرية لإعلان رفضها للمشروع، فضلاً عن تسببه فى إحداث عاصفة شديدة، أحدثها نواب حزب العمال ضده فى جلسة ١٣ سبتمبر بمجلس العموم وتأييد بعض نواب حزب المحافظين الحاكم لهم [٢]،وهو الأمر الذى اضطر معه إيدن إلى إعلان اللجوء إلى مجلس الأمن فى حالة الضرورة كما أعلن عدم استخدامه القوة المسلحة ضد مصر إلا فى حالة الضرورة أيضاً. وفى المقابل أقر المجلس ضرورة قبول الحكومة المصرية بمشروع هيئة المنتفعين بالقناة أو تدويل إدارة القناة، فى حين أكد النواب أصحاب السفن البريطانية على عدم قبول المشروع إلا إذا أداروها بأنفسهم فعلياً [٣] . كما تعرض إيدن لهجوم مماثل فى مجلس اللوردات، حيث أعلن العضوان" اتلى وستلجيت" رفضهما الحرب لخطورتهاعلى مكانة بريطانيا سواء فى الشرق الأوسط، أو لدى دول الكومنولث [٤].

وعلى الجانب الآخر، انتهز عبد الناصر تلك الضغوط فأعلن فى حد يث صحفى مع مراسل جريدة "ليد هيرالد (المستر هيو) فى١٣سبتمبر، أنه على أتم الاستعداد لإجراء مفاوضات مع إيدن أو أى شخص آخر على ألا يكون تحت ضغط التهديدات العسكرية لضرب مصر[٥] . وأسند بعض الكتاب

---

(1) Ibid .

(2)Selwyn Lioyd (Suez 1956) , Apensonal Acount , Jonothon Cape , London , 1984, P.122.

(٢) تقرير الأمين العام الجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دمنهور العادية السادس والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٦، ص٩٨.

(٣) محمد حسنين هيكل : قصة السويس، ص١٩٣.

(٤) مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص ص٤١٢- ٤١٣.

البريطانيين مساعى عبد الناصر للتوصل إلى السلام على هذا النحو، إلى الضغوط الاقتصادية البريطانية التى مارستها ضد بلاده من تجميد الأرصدة الإسترلينية وعمد السفن البريطانية التي تمربالقناة إلى دفع الرسوم مقدماً إلى فرعى الشركة بلندن وباريس، فضلاً عن الضغوط السياسية التى مارستها كلٌ من الهند والاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا عليه للتوصل إلى تسوية مقبولة وإنهاء الأزمة[١] ، ألا أن عبد الناصر اعتبرها خطط المرونة السياسية فى إدارة الأزمة . ومع ذلك لم يلتفت إيدن إلى دعوة عبدا لناصر، وراح يستمر فى مؤامرته لسحب المرشدين الأجانب من العمل بالإدارة المصرية[٢]،حيث جاء يوم ١٤ سبتمبر ليعلن عن انسحاب المرشدين الأجانب دفعة واحدة عدا ١١مرشداً يونانياً ومعهم ٢٤ مرشداً مصرياً [٣] . غير أن هذا لم يؤثر فى العمل بالقناة حيث فوجئ الجميع بتسيير٢٦سفينة فور إعلان الانسحاب وحتى الموعد المحدد لها الساعة الثانية والنصف صباح ١٥ سبتمبر، ومع مولد نهار جديد نجحت الإدارة المصرية فى تسيير ٤٢ سفينة، فى حين لا يتعدى نصاب السفن التى من المفترض أن تمر ٤٠ سفينة يومياً.[٤]

وعلى أية حالة، كان نجاح الإدارة المصرية للقناة ، واشتداد معارضة حزب العمال البريطانى ضد إيدن دافعاً لرئيس الوزراء البريطانى لدعوة الدول الثماني عشر فى١٥سبتمبر لعقد مؤتمر لندن الثانى فى١٩من نفس الشهر، لدراسة الموقف من المذكرة التى أصدرتها الحكومة المصرية فى١٠سبتمبر[٥]، و لم يمر يومان على تلك الدعوة حتى وافقت عشرون دولة على مقترحات مقترحات المذكرة المصرية[*]، فى حين هاجمتها الحكومة البريطانية بشدة[٣]. وعندما انعقد مؤتمر لندن الثاني خلال الفترة من ١٩– ٢١ سبتمبرلمناقشة أسس هيئة المنتفعين بالقناة وخرج المؤتمر

---

(٥) أنتونى ناتنج: مرجع سابق، ص١٩٦.

(٦) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السادسة والعشرين بالقاهرة فى أكتوبر١٩٥٦، ص٩٨.

(٧) مذكرات المهندس عبدالحميد أبوبكر: ص١٧٩.

(1) F.O, 371 \ 119143, Letter, From Francis. Wylie to Watson, Date. Sep19, 1956 .

– انظر أيضاً: محمد حسنين هيكل (وآخرين)، معركة السويس، ص٢٤٢.

(٢)مذكرات إيدن : ص ٣٢٠ . وأيضا: دونالدنيف : مرجع سابق، ص ٤٣٥ .

(*) وتضم الاتحاد السوفيتى والصين وألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا واندونيسيا والهند وباكستان وأفغانستان السعودية وسوريا ولبنان والأردن والسودان وليبيا وبنما . انظر جورج حليم كيرلس : مرجع سابق، ص ١٠٤ .

(٣) مذكرات إيدن : ص ٣٥١.

(٤) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ص ٥٠٧ .

(٥) مذكرات أكرم الحوراني: ص ٢١٤٣ . وأيضا : دونا لد نيف : مرجع سابق، ص ٤٣٧ .

بالبيان الختامي الذي قضي بالآتي، الدعوة لعرض القضية على مجلس الأمن والمضي قدماً في إنشاء هيئة المنتفعين بالقناة، واستئناف عقد المؤتمر في أول أكتوبر لإعلان تأسيسها رسمياً، فضلاً عن الإعلان عن رغبة الولايات المتحدة في الانضمام للهيئة[٤] . وبالفعل تم تأسيسها رسميا في٢أكتوبر ببيان من مؤتمر لندن الثالث على مستوى سفراء الدول الثماني عشر[٥].

وفي٢١ سبتمبر أرسلت الحكومة البريطانية رسالة إلى ممثليها برابطة دول الكومنولث تعهدت فيها بعرض القضية على مجلس الأمن، وأنها لن تستخدم القوة ضد مصر إلا في ثلاث حالات : إذا حدث هجوم مصري على الرعايا البريطانيين بمصر، أوحدوث هجوم مصري على السفن التجارية البريطانية التي تمر بالقناة، أو حدوث هجوم مصري على أي من مصالح بريطانيا على أرض مصر[١] . كما أعلن إيدن في نفس اليوم بجلسة مجلس العموم عن عزمه التقدم بشكوى ضد مصر في مجلس الأمن مؤكداً على تحذيره للحكومة المصرية من عدم التعاون مع هيئة المنتفعين بالقناة، وإلا سيتم استخدام القوة المسلحة ضدها، ولكنه تراجع عن تحذيره بعد اشتداد المعارضة عليه، واكتفى باستخدام القوى في حال فشل مجلس الأمن في حل الأزمة[٢].

وعلى الجانب الآخر، أعلن عبد الناصر أنه سيحرك قافلة سفن في الاتجاه المعاكس لمرور أي قافلة من السفن تصل القناة بإذن من هيئة المنتفعين دون الإدارة المصرية، وبالتالي ستقع مسؤولية إغلاق القناة على عاتق الهيئة[٣] . وبذلك تحول الصراع البريطاني المصري على إدارة القناة إلى مجلس الأمن في ٤ أكتوبر بعد أن تقدمت مصر بشكوى ضد بريطانيا وفرنسا إلي مجلس الأمن في ١٧ سبتمبر للتهديدات العسكرية التي تمارسانها ضد مصر، في حين تقدمت حكومتي بريطانيا وفرنسا بشكوى ضد مصر لدى مجلس الأمن في ٢٣ سبتمبر لتأميمها شركة القناة دون وجه حق[٤] . وقد فسرت القيادة المصرية لجوء بريطانيا إلى مجلس الأمن بالإفلاس السياسى، فلم يبق أمامها ما تفعله سوى تسجيل موقفها فى الأمم المتحدة، مما يعنى أن معركتها معها قد قاربت

(1) F.O,371\119143 Tel. No 172, from U.K.High Commission India to Commonwealth Relation Office, Date.Sep21,1965.

(٢) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر، مقالات بصراحة (لمحمد حسنين هيكل)، جريدة الأهرام، مقال بعنوان (أسرار غريبة عن حرب السويس تتكشف)، بتاريخ ١٩٦٠\١١\٢٤ م .

(٣) دونا لد نيف : مرجع سابق، ص ص ٤٣٦-٤٣٧ .

(4)F.O,371\128482,Annex Mr Vallets letter in January1957,from Research Department (F.O) to Attarny-General,Date.Janu4,1957.

على النهاية[١]، كما اعتبرتها المعركة الحاسمة، لذلك أرسل عبدالناصروزير خارجيته "محمود فوزى" إلى الأمم المتحدة كما أرسل "حلمى بهجت" رئيس مجلس الإدارة المصرية للقناة لإجراء لقاءات مع رؤساء شركات الملاحة والبنك الدولى بعد وصولهم إلى الأمم المتحدة ليطمئنهم على اهتمام مصر بحرية الملاحة بالقناة، فضلاً عن تحسينها. كما أرسل محمد حسنين هيكل للاتصال بمراسلى الصحف والإعلام العالمى الذين تكدسوا أمام الأمم المتحدة لمعرفة نتيجة المعركة فى الأمم المتحدة[٢] . وقد تحدثت الصحف الأمريكية عن نشاط حلمى بهجت، حيث كتب " دان آدمز" مقالاً فى جريدة نيويورك تايمز بعنوان "مناقشة أزمة السويس فى الولايات المتحدة" فى٣أكتوبر مؤكداً على وصول حلمى بهجت إلى نيويورك لمناقشة حق بلاده فى الحصول على رسوم المرور بالقناة باعتباره أمراً طبيعياً ناتجاً عن إدارتها للقناة، فضلاً عن مناقشة مشاريع تحسين الملاحة مع رئيس البنك الدولى[٣] .

وبالفعل بدأ مجلس الأمن جلساته لمناقشة الشكاوى المتبادلة منذ ٥ أكتوبر، واستمرت الجلسات حتى ١٤ أكتوبر[٤]، افتتح كلٌ من لويد وبينو كلمتيهما فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمن بتقديم مشروع قرار يدعو إلى التفاوض مع مصر حول التعاون مع هيئة المنتفعين بالقناة، مع حرية المرور بالقناة وعزل الإدارة عن السياسة وتخصيص حصة لمصر والهيئة من أرباح المرور بالقناة، بعد تحديد نسبة معينة منها لتحسينات القناة فضلاً عن إعطاء حملة أسهم الشركة القديمة تعويضات مناسبة[٥] . وقد قوبل هذا المشروع بالرفض من محمود فوزى باعتباره لا يستند إلى أساس سليم بعد أن أثبتت الإدارة المصرية كفاءتها ، الأمر الذى أدى إلى اقتراح جلال عبده وزير خارجية إيران ورئيس المجلس آنذاك، إعطاء الأطراف المعنية فرصة للتفاوض السرى خلال ثلاثة أيام للتوصل إلى حل الأزمة سلمياً[٦]. وفى المفاوضات السرية التى جرت فى مكتب (همرشولد) أمين عام الأمم المتحدة فى ٩ أكتوبر أكتوبر [٧] والتى افتتحها لويد باتهام مصر بالتصلب تجاه مقترحات الدول الثمانى عشر، فرد فوزى بأن تفاوض مصر الحالى يؤكد حرصها على الحل السلمى للأزمة، كما أن المذكرة المصرية المطروحة فى ١٠ سبتمبر أكدت على حرصها على ذلك، وأشار إلى عدم الاحتياج للتدويل مادامت

---

(٥) محمد حسنين هيكل : قصة السويس، ص ١٧٣ .

(٦) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ص ص٥١٢-٥١٣ .

(1) F.O,371/19154,Presses of Report , R- , Date . Oct 4 , 1956 .

(2) Ibid .

(٣) دونالدنيف: مرجع سابق، ص ص ٤٤٨-٤٤٩ .

(٤) محمد حسنين هيكل : قصة السويس، ص ص ١٩٧-١٨١. وأيضاً : ملفات السويس، ص ص ٨٣٢-٨٣٣ .

(٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ص ص ٨٣٥-٨٣٦, ص ٨٣٩.

الإدارة المصرية قد أثبتت كفاءتها فى إدارة القناة، ومن ناحية أخرى، أعرب عن استعداد بلاده للدفاع عن نفسها ضد أى حرب متوقعة، فغير لويد وبينو مسار الحديث، وأظهرا موقفاً متصلباً تجاه تعاون مصر مع هيئة المنتفعين بالقناة، كأساس للتفاوض السرى، الأمر الذى رفضه فوزى تماماً، مؤكداً على أن الهيئة لا تخرج عن إطار تدويل إدارة القناة[١] .

وعلى هامش الجلسة طلب لويد لقاء فوزى بحضور همرشولد لإيجاد أسس يمكن التفاوض عليها، فاقترح فوزى تكوين هيئة استشارية لمستخدمى القناة تقوم بتعيين مرشدين لمساندة المرشدين التابعين للإدارة المصرية للقناة فى إدارة القناة على ألا تكون قراراتها ملزمة. فطلب لويد تحديد نسبة مئوية للموظفين التابعين للهيئة المقترحة، إلا أن فوزى رفض مطالبه [٢] . وفى جلسة ١١أكتوبرطلب لويد من فوزى إعلان مقترحات مشروع القرار الأنجلو فرنسى المقدم منذ ٥ أكتوبر، والتى تم الاتفاق عليها كأسس للتفاوض حولها خلال استئناف عقد الجلسات العلنية للمجلس، كما تسائل عن مدى تعاون الإدارة المصرية مع هيئة المنتفعين بالقناة، فأنكر فوزى وجودها فى حين أصر لويد وبينو على وجودها وفاعليتها كضمان لاتفاقية ١٨٨٨ التى اتفقوا على عدم جدواها، فأنهى فوزى الحديث بأنه سيدرس الأمر مع عبدالناصر، كما سيدرس مسألة عقد اتفاقية بديلة لاتفاقية ١٨٨٨[٣] . وقد أرسل عبد الناصر الرد لفوزى فى نفس اليوم، مؤكداً على ضرورة إضعاف تلك الهيئة بحيث لا تعدو مهمتها عن كونها استشارية، على أن يتم دفع رسم المرور للإدارة المصرية [٤] .

على أية حال، فقد مضت المفاوضات بين سرية وعلنية حتى تم الاتفاق صباح ١٣ أكتوبرعلى ستة أسس للتفاوض فى الجلسة النهائية حيث عرضها همرشولد على فوزى ولويد فرحب بها لويد، فى حين أصر فوزى على حذف الفقرة التى تلزم مصر بتنفيذ حرية الملاحة بالقناة دون تمييز، أما بينو فأبدى تحفظه عليها، لتناقضها مع مقترحات الدول الثمانى عشر فى مسألة تدويل القناة الأمر الذى رفضه فوزى تماماً [٥]، وقد احتوت المبادئ الست على احترام سيادة مصر للقناة، وحرية الملاحة بالقناة دون تمييز، وعزل إدارة القناة عن السياسة، تحديد رسوم المرور بالقناة بين

---

(٦) نفسه، ص ص ٨٣٧-٨٣٨، ص ٨٤٢.

(١) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، ص ص١٨٤-١٨٥. وأيضاً :ملفات السويس: ص ٨٤٢ .

(٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ص ص ٨٤٥-٨٤٦.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه، ص ص ٨٥٣-٨٥٥.

مصر والدول المستخدمة لها، وتخصيص نسبة معقولة من الأرباح لتحسين القناة، وتسوية الخلاف بين شركة القناة المؤممة والحكومة المصرية عن طريق التحكيم الدولى[١].

وبذلك انتهت المفاوضات وتم عرض تلك الأسس على مجلس الأمن فى ١٤ أكتوبر للاقتراع عليها[٢]، ففوجئ الأعضاء بتقديم لويد وبينو مشروع قرار يضيف على تلك الأسس شرطان هما : تدويل إدارة القناة، ودفع رسوم المرور بالقناة إلى هيئة المنتفعين بالقناة مؤقتاً إلى أن يتم عقد اتفاقية دائمة بين الدول المستخدمة للقناة ومصر[٣] . وبالتالى كان من المنطقى أن يستخدم السوفيت حق الفيتو ضد المشروع نظراً للتأييد السوفيتى لمصر فى مسألة التأميم، فى حين آثرت بريطانيا وفرنسا الصمت أثناء الاقتراع على المبادئ الست، تلك الأسس التى علق عليها إيدن فى مذكراته بأنها لا تجدى نفعاً لبلاده[٤] . وهذا يعنى فشل عرض القضية على مجلس الأمن لذلك أسرع إيدن الخطى نحو الحل العسكرى، فأكد فى خطابه بالمؤتمر السنوى لحزب المحافظين الحاكم فى ١٤ أكتوبر على عدم توقف الاستعدادات العسكرية للحرب على مصر إلا بعد عقد اتفاقية الحل النهائى، كما أشار إلى أن الحل العسكرى سيكون الأخير، وسط تأييد جماعى من أعضاء الحزب الخمسة آلاف مما أكسبه الثقة فى سرعة الاتجاه نحو الحرب[٥]، برغم تأييد الصحف البريطانية للمبادئ الست الست كحل للأزمة، حيث أكدت جريدة التايمز اللندنية فى ٢٤ أكتوبر، على تأييدها التام لتلك المبادئ[٦] . فقد عقد إيدن جلسة طارئة لمجلس وزرائه المصغر فى ١٨ أكتوبر ،حضره رؤساء أركان الحرب مع لويد وماكميلان وأنتونى هيد، حيث قرر رسمياً الاشتراك مع فرنسا وإسرائيل فى الحرب على مصر[٧] .

ثالثاً : حرب السويس واقطع العلاقات المصرية البريطانية .

(1) F.O, 371/118715, Presses of Reports, R.No 447, Date .Oct 24 ,1956.
(2) Ibid ,R-, Date .Oct 24 ,1956 .
(3) F.O ,371/125514, Chronology , from Williams to f.o, Date . Apr 9, 1956.
- Selwyn Lioyd , Op . Cit , PP. 176-177.

(١) مذكرات أكرم الحورانى : ص ص ٢١٤٣-٢١٤٤ .

(5) F.O,371/ 128482, Annex Mr.Vallet's Letter in Janu 1957 ,from Research Department to Attareny .General ,Date .Janu 4 , 1957 .

– وأيضاً : دونالدنيف : مرجع سابق، ص ٤٥٨.

(6) F.O,371/118715, Presses of Reports, R.No 447, Date .Oct 24 ,1956 .
(7) Selwyn Lioyd , Op.Cit , P. 276.

– وأيضاً: محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ص ص ٨٥٦-٨٥٧.

كان إيدن قد اتخذ قراره باستخدام أقصي حد من الضغوط السياسية إلى أن يُتم استعداداته العسكرية لشن حرب على مصر، وفى نفس الوقت يُظهر للرأي العام البريطاني والعالمى أن استخدام القوة أصبح الحل الأخير بعد استنفاذ كل الوسائل الدبلوماسية، وعلى هذا الأساس بدأ تحركاته فى الاتجاهين السياسي والعسكري فى آن واحد، حيث اتضح له منذ البداية احتياج القوات المسلحة البريطانية لقوات مظلية وطائرات تكفي لعمليات الإنزال واسعة النطاق اللازمة للحرب على مصر، لذلك طلبت المساعدة العسكرية من الحكومة الفرنسية[١] التى تحمست لأمر المساعدة فأرسلت برقية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ تؤكد على المساعدة العسكرية، على أن تكون مشاركتها فعالة وليست مساندة رمزية[٢]، إلا أنها أكدت على عدم قدرة قواتها المسلحة على الاشتراك فى حرب فورية ضد مصر، لذلك اضطر إيدن إلى تأجيل استخدام القوة العسكرية على مصر [٣]، وخاصة بعد اكتشافه قلة احتياطي بلاده من البترول، والذى لم يكن ليكفي إلا لستة أسابيع فى حالة السلم وعدة أيام فى حالة الحرب[٤] .

وعلى أية حال، فقد بدأت خيوط المؤامرة البريطانية الفرنسية مع اجتماع لويد وبينو مساء ٢٩ يوليو حيث طالب بينو بمشاركة فرنسية فعالة فى الحرب [٥] . كما اتفق الجانبان على ثلاث نقاط رئيسية مهمة وهي: تحديد حجم القوات البريطانية والفرنسية المشاركة فى هذه الحرب . وكذلك تحديد القواعد العسكرية)*(المستخدمة لانطلاق الهجوم العسكري [٦] . فضلاً عن تشكيل قيادة عسكرية مشتركة، على أن يكون القائد العام بريطاني ونائبه فرنسي [٧] . وفى الوقت الذى أنهت فيه القيادات العسكرية المشتركة الخطة الأولية المشتركة (الفرسانMosketor) لتؤكد على أن اتمام الاستعدادات لن يكون قبل ستة أسابيع[٨]، استمرت الاستعدادات العسكرية والمناورات الحربية فى

---

(5) F.O , 371/118996, Letter , from Ross to Dean , Date . Aug 1 , 1956.
(6) F.O, 371/119073 , Tel .No 1938 , from Ministry in Paris to F.O , Date. July 27 , 1956.
(1)Ibid .

(٢) مذكرات إيدن : ص ٢٤١.

(3) F.O, 371/118996, Letter , from Ross to Dean , Date . Aug 1 , 1956 .

)*(حيث تم الاتفاق على أن تكون قاعدة قبرص مكان الاستعدادات العسكرية الفرنسية، فى حين تستأجر الحكومة البريطانية قاعدة مالطا لاستيعاب الأساطيل البحرية البريطانية الرئيسية. انظر: مذكرات إيدن : ص٢٨٧ . انظر أيضاً : هيئة البحوث العسكرية : مرجع سابق، ص ص ٨٠- ٨٢.

(٤) مذكرات إيدن : ص٢٨٧. انظر أيضاً : هيئة البحوث العسكرية : نفسه، ص ص ٨٠- ٨٢.

(٥) هيئة البحوث العسكرية : نفسه، ص ص ٨٠-٨٢.

(6) F.O, 371/118996, R.No74, from Jajor .General (Foctt) to The War of Office , Date. Aug 1 , 1956.

قبرص ومالطا [١] ، ولم تقف الحكومة المصرية عاجزة أمام هذه الاستعدادات العسكرية فقد أصدرت قراراً فى ٣ أغسطس أعلنت فيه فتح باب التطوع للمقاومة الشعبية، وبعد ستة أيام أصدرت قراراً آخر بإنشاء جيش التحرير الوطني، على أن يتكون من قوات الحرس الوطني وكتائب المتطوعين [٢] . كما اجتمع عبد الناصر مع القيادات العسكرية المصرية فى٨ أغسطس، واستقر الرأي على رفع درجة الاستعدادات العسكرية فى صفوف القوات المسلحة النظامية وكتائب المقاومة الشعبية، تحسباً للحرب البريطانية الفرنسية المتوقعة ضدها.[٣]

ومن جانبه تقدم قائد القوات الأنجلو فرنسية للحرب المتوقعة "ستوكويل" بخطة الفرسان المعدلة فى١٠ أغسطس ١٩٥٦ لإيدن[٤]، والتى تقضي بسحق سلاح الطيران المصري مع بداية الحرب، والتحرك السريع لاحتلال منطقة القناة عن طريق قوات المظلات والبحرية وعزلها عن مصر ثم الزحف نحو الدلتا التى ستقل فيها المقاومة المسلحة عن منطقة القناة . وفى حال عدم القدرة على احتلال الدلتا، يتم المكوث بمنطقة القناة، باعتبارها الهدف المرجو من الحرب، مع استمرار مدة احتلالها إلى عشر سنوات على الأقل، لحمل الشعب المصري على إسقاط عبد الناصر[٥]، وحدد إيدن ساعة الصفر فى١٥سبتمبر[٦]. وإن كان القادة الفرنسيون قد طلبو فيما بعد تأجيل ساعة الصفر لقيام الحرب من ١٥ سبتمبر إلى أول أكتوبر)*(لأسباب تقنية [٧].

وفى ١٢ سبتمبر كان موليه قد أخطر إيدن بأن الحكومة الفرنسية ستعمل على استخدام الحكومة الإسرائيلية كأداة للحرب على مصر فوافق إيدن مشترطاً عدم تعرضها للأردن [٨] . حيث بدأت المفاوضات العسكرية الفرنسية الإسرائيلية لوضع خطط الحرب على مصر في ٢٩ سبتمبر بباريس , بناء على قرار من الحكومة الإسرائيلية[٦]، إذ كانت الخطة التى بنيت على أساس إشعال إسرائيل

---

(7) Philp Darby , Op.Cit , PP. 96-97.

(٨) عبد القادر حاتم : مرجع سابق، ص ٨٤.

(٩) مذكرات المهندس عبد الحميد أبو بكر : ص ١٣٣.

(4) F.O, 371/119102, R.No 1205, from Embassy in Washington to F.O , Date . Aug 13, 1956.

(5) F.O, 371/118996 , Letter , from Ralph .Mucroy to G. Fitzqourice, Date.Aug 20, 1956.

(6) F.O, 371/119102 , R.No 1205, from Embassy in Washington to F.O , Date. Aug 13, 1956.

(*) فى حين أشار هيكل إلى أن التأجيل يرجع إلى طلب إيدن بحجة معرفة نتائج بعثة منزيس بالقاهرة . أنظر، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٥٠١.

(4) F.O, 371/118877, R-, from Embassy in Parise to F.O, Date . Aug 24 , 1956 .

(٥) مذكرات موشى ديان : الجزء الثالث (يوميات قادة العدو)، ترجمة جوزيف صغير، دار المسيرة، بيروت، د. ت، ص ص ١٦٨-١٦٩ .

(٦) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ص ص ٥٠٤-٥٠٥ .

الحرب على مصر، على أن تقترب قواتها من القناة، فتتدخل بريطانيا وفرنسا بقواتهما بحجة ضمان سلامة الملاحة بالقناة وذلك بإرسال إنذار مشترك لطرفي النزاع بوقف الحرب، واحتلال قواتهما لمدن القناة الثلاث[٧].

على هذا الأساس بدأت مفاوضات ثلاثية فى قرية "سيفر" قرب باريس مساء ٢٢ أكتوبر، وبدأت المحادثات البريطانية مع الوفد الفرنسى دون إشراك الوفد الإسرائيلى، ثم سمح لويد للإسرائيليين بالاشتراك معهم، حيث تقدم الوفد البريطانى بخطة مقترحة للاتفاقية فاعترض بن جوريون رئيس الوفد الإسرائيلى ورئيس وزرائها عليها، وخاصة مسألة تحديد ٢٤ ساعة للإنذار الأنجلوفرسى قبل ضرب مصر، وطالب بن جوريون بألا تزيد عن ١٢ ساعة، كما طالب بحماية سلاح الطيران البريطانى للمدن الإسرائيلية من الهجوم المصرى المتوقع عليها طوال مدة الحرب[١]، فضلاً عن إصراره على أن يكون الإتفاق موقعاً، ونظراً للتعنت الإسرائيلى فشلت المفاوضات وعاد لويد إلى لندن فى منتصف ليل٢٣ أكتوبر[٢]، إلا أن تدخل بينو وسفره إلى لندن فى اليوم التالى لإقناعه وإيدن بعقد الاتفاقية بعد موافقة الوفد الإسرائيلى على الخطة البريطانية، على ألا تزيد مدة الإنذار عن١٢ساعة [٣] . أدى إلى أن تقرر الحكومة البريطانية إرسال وفد بريطانى لعقد الاتفاقية رسمياً[٤]، وتم عقد الاتفاقية التى عرفت باتفاقية سيفر*() والتى اشترطت بريطانيا عدم إعلانها [٥] .

---

(٧) مذكرات موشى ديان : ص ص ١٩٧-١٩٩، ص ٢٠٤.

(١) مذكرات موشى ديان : مصدر سابق، ص ص ١٩٧-١٩٩، ص ٢٠٤ .

(2) Selwyn Lioyd , Op.Cit , P P .181-182, P . 184.

(3) F.O ,371/118915, Presses of Reports ,R.No447, Date. Oct 24 ,1956 .
- Selwyn Lioyd , P.187.

(4) Selwyn .Lioyd, Op. Cit, P.188.

(*) نصت الاتفاقية على شن القوات الإسرائيلية هجوم شامل على سيناء وغزة مساء ٢٩أكتوبر، على أن تصل صباح اليوم التالى إلى مشارف القناة . وحماية سلاح الطيران الفرنسى للمدن الإسرائيلية مع بداية الهجوم الإسرائيلى .وتوجيه حكومتى بريطانيا وفرنسا إنذاراً مشتركاً إل كلٍ من مصر وإسرائيل، بعد ٢٤ساعة من بدء الحرب، تطالبهما بوقف الحرب والإنسحاب١٠ أميال عن القناة، مع سماح مصر للقوات الأنجلو فرنسية باحتلال مدن القناة الثلاث، لضمان سلامة الملاحة بالقناة، على ألا تزيد مدة الإنذار عن ١٢ ساعة، وفى حال انتهاء المدن دون الرد أو قوبل الإنذار برفض أحد الطرفين، يحق للقوات الأنجلو فرنسية مهاجمته على افور، وحمية سلامة القناة بالقوة، وتعهد إسرائيل بعدم مهاجمة الأردن طوال مدة الحرب بحتلال إسرائيل لشر الشيخ والشريط الساحلى المصري لخليج العقبة، بهدف السيطرة على مضايق التيران وجزر صنافير، لتأمين حرية الملاحة الإسرائيلية بالخليج أكدت هذه الوثيقة تواطؤ بريطانيا مع إسرائيل وفى فرنسا للحرب على مصر، مما لا يدع مجال للشك وضوح كذب إدعاءات إيدن والحكومات بأن دخولها الحرب كان لوقف الحرب بين مصر وإسرائيل تلك الإدعاءات التى استمرت ثلاثين عاماً أن كشف عنها ديان . أنظر: مذكرات موشى ديان : ص ٢٠٤، ص ٢٠٩ .

(٥) نفسه، ص ٢٠٤ .

(6) Selwyn .Lioyd , Op.Cit , P P.189-190.

وفى ٢٥ أكتوبر عقد إيدن اجتماع لمجلس وزرائه المصغر أكد فيه على ترحيبه بمشاركة إسرائيل فى الحرب الأنجلو فرنسية على مصر، كما أعلن عن رفع درجة الاستعداد العسكرى إلى أقصاها[٦]، كما أعلنت إسرائيل عن التعبئة العسكرية العامة فى نفس اليوم، وبعدها بيومين شنت هجمات عدوانية متعاقبة على الحدود مع الأردن، فضلاً عن رفع درجة الاستعداد العسكرى على الحدود معها كنوع من الخداع الإستراتيجي لإيهام المراقبين أن التعبئة موجهة ضد الأردن وليس مصر [٧] . وبذلك اكتملت خيوط المؤامرة على مصر وأصبح أمر تنفيذها متوقعاً بعد إفشال جميع الحلول السياسية لمشكلة تأميم القناة .

(٧) مذكرات موشى ديان : ص ٢٠٤ .

على أية حال، بدأ الهجوم الإسرائيلى على سيناء الساعة السابعة مساء ٢٩ أكتوبر طبقاً لاتفاق سيفر السرى، واتخذ سلاح الطيران الفرنسى مواقعه لحمية المدن الإسرائيلية[١]، وفى ليلة ٣٠ أكتوبر تحركت الأساطيل الحربية البحرية البريطانية من مالطا لاحتلال منطقة القناة[٢] ، هذا فى الوقت الذى عرض فيه أمر الهجوم على مجلس الأمن ، حيث أصرت الحكومة الأمريكية على تقديم مشروع قرار بمجلس الأمن صباح ٣٠ أكتوبر[٣] ، ، وتبعهم السوفيت بتقديم مشروع قرار مماثل إلا أن أياً من المشروعين لم ينجح ، لاستخدام بريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضدهما[٤] ، ولتدارك الموقف تقدمت يوغسلافيا بمشروع قرار يدعو الجمعية العامة للانعقاد ، لاستكمال المناقشات وتفادى استخدام بريطانيا حق النقض ضد أى قرار ، وتم إقرار المشروع بعد موافقة الأعضاء بالإجماع عدا بريطانيا وفرنسا[٥].

ومن جانبها تعمدت الحكومة البريطانية نشر معلومات كاذبة عن تعرض القناة لخطر الإغلاق ، لإقناع الرأي العام البريطاني بضرورة التدخل العسكري ،فمنذ الصباح نشرت الصحف البريطانية أنباء عن اقتراب القوات الإسرائيلية من مشارف القناة ،الأمر الذي يهددها بخطر الإغلاق[٦] ، كما أذاعت محطة إذاعة الشرق الأدنى البريطانية أنباء متلاحقة عن الحرب بين مصر وإسرائيل وتقدم الأخيرة على مشارق القناة[٧] ، وكذالك أصدرت الحكومة البريطانية بياناً رسمياً نصحت فيه رعاياها بمغادرة مصر والشرق الأوسط[٨] . وتلا ذلك إصدار الحكومتين البريطانية والفرنسية إنذاراً مشتركاً لحكومتي مصر وإسرائيل طالباتاهما بوقف الحرب الدائرة والانسحاب بقواتهما إلى بُعد عشرة أميال عن القناة وسماح الحكومة المصرية باحتلال القوات الأنجلو فرنسية لمدن القناة

---

(1) F.O,371/118912,R-,from Tel Aviv to F.O,Date.Nov 20,1956.

(٢) مذكرات آيزنهاور : ص ٥١ .

(3) United States (Foreign Relation 1955 – 1957) :Vol X V1 , Edition in Chif (Johon Glinnan) , Government Printing Office , Washington , 1996 , PP 874– 875 .

- وأيضاً : الهيئة العامة للاستعلامات : ملف وثائق فلسطين ، الجزء الثانى (١٩٥٠- ١٩٦٩) ، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١١٩١.

(٤) نفسه ، ص ١١٨٩ ، ص ١١٩١ .

(٥) نفسه ، ص ١١٩٣.

(٦) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦\١٠\٣٠ .

(٧) مذكرات اللواء محمود طلعت : (عن حرب السويس) ، إعداد عزت سامى، الطبعة الأولى، الدار القومية للطباعه والنشر، القاهرة، ١٩٦٣ م ، ص ٤٢ .

(٨) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦\١٠\٣٠ .

الثلاث (بورسعيد – الإسماعيلية – السويس) بحجة الحفاظ على الملاحة ، وحددتا ١٢ ساعة لقبول الإنذار وإلا سيتم احتلالها بالقوة[١] ، وبعد الانتهاء من صيغة الإنذار استدعت الحكومة البريطانية السفير المصري والقائم بالأعمال الإسرئيلي بلندن وسلمتهما الإنذار[٢] ، ثم توجه إيدن إلي مجلس العموم ليعلن صيغة الإنذار ، ليحصل بعدها علي حق حكومته فى استمرار تلك السياسة حيال الحرب بين مصر وإسرائيل بأغلبية ٥٢ صوتاً بالمجلس[٣].

وعلي الجانب الآخر، رفضت الحكومة المصرية الإنذار[٤] ، كما أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بياناً رسمياً ، أكدت فيه علي سيطرتها على الموقف فى سيناء بعد اكتمال وصول قواتها ، وأن الملاحة بالقناة غير مهددة على الإطلاق[٥]. كما كلفت القيادة المصرية مندوبها الدائم بالأمم المتحدة لتقديم مذكرة شكوى إلى رئيس مجلس الأمن للنظر فى الانذار الذي يهدف إلى تهديدها بالحرب عليها[٦] ، كما فرضت الحراسةعلى السفارة البريطانية لمنع اتصالها بالشارع المصري ، وفرضت الحراسة على الرعايا البريطانيين لنفس الغرض[٧] ، فضلاً عن إعلان التعبئة التعبئة العامة وفتح باب التطوع على مصراعيه ، واستعداد قوات الحرس الوطني للحرب المنتظرة[٨]، في حين قبلت إسرائيل الإنذار على الفور[٩]. وعلى إثر ذلك أعلن إيدن بمجلس العموم في جلسة ٣١ أكتوبر أن حكومته ونظيرتها الفرنسية كلفتا القائد العام للقوات البريطانية

---

(1) P.R.E.M,11/1941,R.No152,from J.Michalles to Selwyn Lioyd,Date .Nov 27,1956 .

(٢) مذكرات إيدن : ص ٣٧٤ .

(٣) نفسه ، ص ٣٧٤ ، ص ص ٣٧٧- ٣٧٩ . وأيضاً : مذكرا آيزنهاور : ص ٥٥ .

(٤) E.M,11/1941,R.No152,from J.Michalles to Selwyn Lioyd,Date .Nov 27,1956 .

(٥) مذكرات اللواء محمود طلعت : ص ٤٧.

(٦) بيان عبد الناصر للأمة فى ١٩٥٦\١١\١ . ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مصدر سابق ، ص ص ٤٢٥-٤٢٩.

(٧) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ص ٣٣٠-٣٣١ .

(8) D.E.F.E,11/122, Isum No . 3 , from C.H.Q Middle East Land Farces to A.F.H.Q Ministry of Defence ,Dat . Nov1,1956.

(٩) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ص ٣٣٠-٣٣١ .

والفرنسية بمهمة بدء الحرب بعد رفض مصر للإنذار ، وأن الهجوم سيبدأ الساعة السادسة مساء نفس اليوم[١]، ومع ذلك فقد تلقي إيدن نقداً لاذعاً من نواب المعارضة العمالية وصل إلي درجة مطالبتهم إياه بالاستقالة[٢] إلا أنه أصرعلي سياسته[٣]. حيث بدأت الحرب فى موعدها المحدد بغارات جوية مكثفة على المطارات المصرية بالقاهرة والإسكندرية ومنطقة القناة بهدف تدمير سلاح الطيران المصري في الساعات الأولى للحرب ، فضلاً عن القضاء على معسكرات الجيش المصري[٤].

وأمام هذه التطورات توجه عبدالناصر إلى مبنى القيادة المسلحة ، حيث عقد اجتماعاً طارئاً لمجلسى الوزراء وقيادة الثورة الموجودين هناك بالفعل فور قيام الحرب لدراسة الموقف ، ودارت مناقشة حادة بين المنادين بالاستسلام وعلى رأسهم صلاح سالم والمنادين بالمقاومة

وعلى رأسهم عبدالناصر[٥] كما دعا إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس وزرائه بمكتبه فى مجلس قيادة الثورة[٦] الذى اتخذه مقره الدائم للعمل والمعيشة طوال فترة الحرب* ،حيث تمت دراسة خطة

---

[١] خطاب لعبدالناصر بالقاهرة فى ٩نوفمبر ١٩٥٦ م ، مركز دراسات الوحدة العربية : مصد ر سابق ، ص ٤٣٢، ص ٤٤٥.

[٢] جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١ .

[٣] مذكرات آيزنهاور : ص ٥٦ .

[4] D.E.F.E,11/122, Isum 3 , from C.H.Q Middle East Land Farces to A.F.H.Q Ministry of Defence ,Dat . Nov1,1956 .

[٥] محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ص ٢٣٣-٢٣٤ .

[٦] محمد حسنين هيكل :ملفات السويس ، ص ٥٣٥.

*** ومن المستغرب أن يسند ناتنج اتخاذ عبد الناصر مجلس قيادة الثورة مقراً له طوال فترة الحرب إلى حالة الفزع التى انتابته والتى وصلت إلى درجة لم يستطع معها النوم وحده فى غرفة نومه بالمبنى فطلب من عبداللطيف البغدادى مشاركته فيها .انظر: أنتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص ٢١٣ . فى حين أسند هيكل اتخاذ عبد الناصر هذه الخطوة إلى خشيته من أن تتأثرقراراته بأية مشاعر قرب عائلته . انظر : محمد حسنين هيكل : ملفات الويس ، ص ٩٦٣ . وفى اعتقادى أن تعليق هيكل أقرب إلى الصحة ، فلو كان عبد الناصر من هذا النوع لما قرر المقاومة وأصر عليها حتى انتهت الحرب لصالحه .**

الدفاع على أساس الوضع الجديد ، فبدأ بإعلان الأحكام العرفية[١] ، واعتقال كبار الفنيين العسكريين البريطانيين بقاعدة قناة السويس ، فضلاً عن الاستيلاء على الذخيرة بعد ساعات قليلة من بدء الحرب[٢] . وكذلك كلفت القيادة المصرية عبد الحكيم عامر بإصدار أوامره بالانسحاب الفورى للقوات المصرية من سيناء إلى غرب القناة ، للاشتراك فى المعركة الرئيسية ، رغم معارضة عامر[٣] ، لتفادى سحقها بواسطة سلاح الطيران البريطانى ، وخاصة مع وقوعها فى أرض مكشوفة[٤] ، كما احتوت خطة المواجهة على إغلاق القناة بإغراق السفينتين عكا وأبوقير فى القناة[٥] .

وفى الوقت الذى أعلن فيه المتحدث الرسمى للخارجية البريطانية أن بلاده لاتنوى سحب سفيرها من مصر ولا قطع العلاقات معها[٦] أصدرت الحكومة المصرية بياناً بقطع العلاقات تماماً مع بريطانيا وفرنسا ، إلا أنها لم تعلن الحرب عليهما كما فعلت مع إسرائيل[٧] ، لرغبة عبدالناصر فى توسيع نطاق المعارضة فى صفوف الرأى العام البريطانى والفرنسى ، ويؤكد ذلك رد عبد

---

(1) D.E.F.E,11/122, Isum No. 3 , from C.H.Q Middle East Land Farces to A.F.H.Q Ministry of Defence ,Dat . Nov1,1956.

- وأيضاً : مذكرات اللواء محمود طلعت : ص ٥١ .

(2) F.O,371/125432, Annex Mr.Vallatٔs Letter of January 1957 , from Researsh Department to Attarny .General,Date. Jan 4, 1957.

(٣) بيان عبد الناصر للأمة فى ١٩٥٦\١١\١ . ، مركز دراسات الوحدة العربية : مصدر سابق ، ص ٦٢٦ .
- وأيضاً : مذكرات أكرم الحورانى : ص ٢١٢٨ .
(٤) اللواء حسن البدري : مقارنة بين جولتين ١٩٥٦-١٩٧٦ ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٤٨ ، بتاريخ أبريل ١٩٧٧ ١٩٧٧ ، ص ١٤٧.

(٥) مذكرات المهندس عبدالحميد أبوبكر : ص ٢٢٦.

(٦) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦\١١\٢ .

(7) F.O,371/118913, R.No 45, from British Consulatey Portsaid to Murrey ,Date.Nov 9, 1956.

- F.O,371/125382,Letter , from Vallet to Attarny .General ,Dat.Jan4,1956 .

الناصر على أحد وزرائه الذى اقترح عليه إعلان الحرب عليهما ، مؤكداً عدم صلاحية إعلان الحرب فى ظل نصف أمة تقف وراء حكومتها ونصفها الآخر يعارضها[١]. كما أصدر وزير الداخلية المصرى بياناً رسمياً إلى الرعايا البريطانيين والفرنسيين بتسجيل أسمائهم وممتلكاتهم بمصر فى المديريات التى يتبعونها ، وحذر من يخالف بالسجن والغرامة[٢] ، فضلاً عن تأكيده على معاقبة أى مصرى يحاول الهجوم على سفارتى بريطانيا وفرنسا بالقاهرة ، لئلا تتخذ حكوتيهما ذلك ذريعة لاستمرار للحرب[٣]، واكتفى بوضع الممتلكات البريطانية والفرنسية تحت الحراسة[٤].

ومع تطورات الحرب أصدر عبدالناصر أوامره بالانسحاب الفورى لقواته من سيناء[٥] حيث بدأ الانسحاب فى الساعات الأولى من صباح أول نوفمبر[٦]، ثم أقدمت القيادة المصرية على أهم خطوة للتصدى للحرب الأنجلوفرنسية ، حيث أمرت بتنفيذ خطة إغلاق القناة ، وذلك بإغراق السفينة عكا بها ، والتى قامت الطائرات البريطانية بالدور الأكبر فى إغراقها بالقناة بعد الإغارة عليها[٧] ، ومن قبل فجرت غارات الطائرات البريطانية جسر الفردان الذى يصل شرق القنال بغربها[٨]، مما نتج عنه إغلاق القناة ، حيث أصبح موقف الحرب الأنجلوفرنسية حرجاً للغاية ، وخاصة مع توقف تدفق البترول العربى إلى بريطانيا وأوربا[٩]، مما أدى إلى اتساع نطاق

---

[١] محمد حسنين هيكل (وآخرين) : معركة السويس ، ص ص ٤٦-٤٧ .

[٢] جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢ .

[٣] أنتونى ناتنج ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

[٤] مذكرات المهندس عبدالحميد ابوبكر : ص ٢٣٢.

[٥] من مذكرات وذكريات الفريق عبدالمنعم واصل : ص ٩٠ .

[6] D.E.F.E,11/122, Isum . No3, from C.H.Q Middle East Land Forcese to A.F.H.O Ministry of Defence ,Date. Nov 1,1956.

[٧] مذكرات المهندس عبد الحميد أبو بكر : ص٢٣٠.

[٨] جمال الدين الشيال (وآخرين) : مرجع سابق ، ص ٢٣٨.

[9] F.O , 371/ 118833, Statment ,from Preme Minister to F.O,Date. Nov 1, 1956.

المعارضة فى صفوف الرأى العام ودوائر صنع القرار البريطانى ضد حرب إيدن على مصر ، ففى جلسة مجلس العموم المنعقدة مساء أول نوفمبر ارتفعت أصوات المعارضة بصورة لم يسبق لها مثيل[١] ، حيث حاول إيدن الدفاع عن سياسته ، مؤكداً أن حكومته لم تقدم على الحرب إلا بعد رفض مصر للإنذار وتهديدها بإغلاق القناة[٢]، إلا أنه لم يفلح فى إقناع معارضيه ، وقد كان كان لحزب العمال دور رئيسى فى اتساع نطاق المعارضة البريطانية ضد سياسة إيدن الحربية على مصر ، سواء فى مجلس العموم أو فى الشارع البريطانى[٣].

ورغم اشتداد الغارات الجوية البريطانية مما أدى إلى ترحيل جميع موظفى إدارة القناة[٤]، وتوقف إرسال الإذاعة المصرية[٥]، وشلل الحياة اليومية بمدينة بورسعيد[٦]، وكذلك محاولات الأسطول الأنجلو فرنسى القادم من قبرص لاحتلال مدينة السويس، إلا أنها فشلت[٧]، فضلاً عن استمرار الحرب النفسية بالمنشورات التى تسقطها الطائرات على المناطق السكنية أو الإذاعات السرية ،إلا أن الشعب المصرى ازداد حماسة للمقاومة[٨]، وخاصة بعد خطاب عبدالناصر بالجامع الأزهر بعد صلاة الجمعة والذى أكد فيه على الجهاد كخيار للمقاومة حتى النهاية[٩].

---

[١] مذكرات إيدن : ص٣٨٩.

[2] F.O , 371/ 118833, Statment ,from Preme Minister to F.O,Date. Nov 1, 1956.

[3] Charles D.Cremeans , Op.Cit, P.154.

[٤] مذكرات المهندس عبد الحميد أبوبكر : ص ٢٣٣.

[٥] أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج٣ ، ص ١١٠. وأيضاً : ج ٥ ، ص ص٤٣-٤٤. وأيضاً : أنتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص ص٢١٤-٢١٥.

[6] D.E.F.E, 11/122, Isum.No 3, from(M.A.I.N) Middle East to (A.F.H.O) Ministry of Defence,Date. Nov 1 , 1956.

[٧] مذكرات اللواء محمود طلعت : ص ص ٥٦-٥٧.

[٨] نفسه ، ص ٥٤ .

[9] D.E.F.E,11/122, Isum.No3, from (M.A.I.N) Middle East to (A.F.H.Q) Ministry of Defence,Date .Nov2 ,1956.

وفى الأمم المتحدة كان الاحتجاج واضحاً من أعضاء الجمعية العامة على الحرب الثلاثية ضد مصر ، إذ تقدم السوفيت بمشروع قرار طالب بإدانة العدوان الثلاثى ووقف إطلاق النار وانسحاب المعتدين ، كما تقدم الأمريكيون بمشروع قرار مماثل ، وتقرر التصويت عليهما فى اليوم التالى[١]، حيث رفض "ديكسون(Dexon)" المندوب الدئم البريطانى مشروعى القرار الأمريكى والسوفيتى عندما تم الاقتراع عليهما[٢] ، ورغم ذلك تم إقرار المشروع الأمريكى لأسبقيته[٣]، كما تقدم المندوب الكندى بمشروع قرار يقضى بإنشاء قوات دولية للفصل بين المتحاربين ، على أن يتم الإقتراع عليه فى جلسة ٤نوفمبر[٤]. وفور إذاعة قرار الجمعية العامة استؤنفت المظاهرات البريطانية المعادية بقيادة حزب العمال المعارض لسياسة إيدن الحربية ، مطالبين إياه بالرضوخ للقرار[٥]، بينما أعلن إيدن فى جلسة مجلس العموم بعد ظهريوم ٣ نوفمبرأنه أرسل رسالة إلى الجمعية العامة ، رداً على قرارها الصادر فى ٢ نوفمبر أكد فيها على حق حكومته فى استمرار الحرب للفصل بين المتحاربين مصروإسرائيل ، كما أشار إلى إمكانية وقف إطلاق النار إذا توفرت لديه ثلاثة شروط وهى قبول حكومتى مصر وإسرائيل لقوات دولية قادرة على حفظ السلام بالمنطقة ، وإصدار قرار من الأمم المتحدة بإنشاء القوات الدولية ، والاحتفاظ بها حتى خروج القوات الأنجلوفرنسية ، على ألا تخرج القوات الأنجلوفرنسية إلا بتسوية مناسبة لأزمة السويس ، وصلح نهائى بين مصر وإسرائيل[٦]، وقبول مصر للقوات الأنجلوفرنسية حتى التوصل إلى تلك الأهداف[٧] ، ومن جانبه استمر إيدن فى تبرير سياسته ، فألقى خطاباً

- وأيضاً : أنتونى ناتنج : نفسه ، ص ص ٢١٤-٢١٥ .

[١] مذكرات آيزنهاور : ص ٥٨.

[٢] مذكرات إيدن : ص ٣٩٩.

[٣] مذكرات آيزنهاور : ص٥٣ . وأيضاً : مذكرات المهندس عبادالحميد أبوبكر : ص ٢٣٢ .

[٤] على شبكة الإنترنت ، موقع دار الوثائق المصرية ، أرشيف وزارة الخارجية المصرية(كود أرشيفي رقم ٧٨) ، ملف ٢٢٨٦٩ ، وثيقة رقم ١ ، بتارريخ ١٩٥٦\١١\١٢. وأيضاً : تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السابعة والعشرين فى مارس١٩٥٧ بالقاهرة ، ص٩٥.

[٥] مذكرات إيدن : ص ٤٠٤ . وأيضاً : جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣ .

[6] D.E.F.E ,11/122 , Sitrep .No 5, from Allid Commonder in Chief to Chiefs of Staff,Date.Nov 14,1956 .

[7] Ibid .

تليفزيونياً إلى شعبه ، كرر فيه مبرراته للحرب على مصر[١] إلا أنه فشل ، حيث استمرت المظاهرات الساخطة فى الشارع تطالب باستقالته[٢] ، وخاصةً بعد أن أعلن أنتونى ناتنج استقالته إحتجاجاً على استمرار الحرب[٣] .

وقد انتهز عبد الناصر فرصة اشتداد ضغط المعارضة على إيدن ، فأرسل رسالة إلى " شنويل" أحد زعماء حزب العمال ، مطالباً إياه بنقل سؤال إلى "أنتونى هيد" وزير الحرب عن وضع الأسرى العسكريين البريطانيين وكيفية التعامل معهم ، لأنه فى حيرةٍ من أمره فهل يعاملهم معاملة أسرى حرب للهجوم البريطانى على مصر ، فى حين لم تعلن أي من الحكومتين الحرب على بعضهما رسمياً ، أو يعاملهم معاملة مخربين تسللوا إلى بلاده مما يعنى الحكم عليهم بالإعدام . وبالفعل قام شنويل بدوره بتفجير هذه الرسالة فى وجه إيدن فى جلسة مجلس العموم ، فاشتدت الصيحات من أعضاء حزب العمال وبعض أعضاء حزب المحافظين الحاكم ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، مطالبين إياه بالإستقالة لإنقاذ مكانة بلاده من الانهيار ، ووصل الأمر إلى درجة تركه المجلس[٤].

ومع اشتداد المعارضة ضد إيدن عقد جلسة لمجلس وزارئه كاملاً ، للمرة الأولى منذ بداية أزمة السويس[٥]، لدراسة الموقف من المعارضة الداخلية والخارجية لحربه على مصر ، وخاصة فى الأمم المتحدة[٦] . حيث كان الموقف مشتعلاً فى الأمم المتحدة ضد المعتدين الثلاث ، وخاصةً بريطانيا التى شهدت حكومتها يوماًعاصفاً ، فقد تم الاقتراع على مشروع القرار الكندى وإقراره ،

- وأيضاً : مذكرات إيدن : ص ٣٩٨ . وأيضاً : مذكرات آيزنهاور : ص ٥٩ .

[١] دونالد نيف : مرجع سابق ، ص ٥٤٦.

[٢] مذكرات إيدن : ص ٤٠٤.

[٣] جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦\١١\١٤

[٤] مذكرات المهندس عبدالحميد أبوبكر : ص ٢٢٩

[٥] جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦\١١\١٥

[٦] مذكرات إيدن : ص ٤١٠

فوافقت عليه بريطانيا[١] ، فى حين رفضته مصر[٢]. وهو ما أدى إلى تقديم الهند مشروع قرار بالإنابة عن مجموعة الدول الأفروآسيوية ، والذى يقضى بوقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة ، وانسحاب القوات المعتدية على الفور من الأراضى المصرية ، حيث تم إقراره بأغلبية ساحقة ، وقبلته مصر فى حين رفضته بريطانيا[٣] . ومما زاد موقف حكومة إيدن تحرجاً فى هذا الوقت ما أذاعه إيدن عن خبر استسلام "صلاح الموجى" قائد القوات النظامية فى بورسعيد فى جلسة ٥ نوفمبربمجلس العموم ، وسط تأييد من نواب حزب المحافظين وصمت من نواب حزب العمال ، كما قامت الإذاعة ببث النبأ[٤]، إذ لم تكد تمر خمس ساعات حتى أعلن الموجى عن استمرار المقاومة[٥] ، مما يعنى استئناف القتال ضد القوات المعتدية[٦] .

وجاء بعد ذلك الموقف السوفيتى الجاد ليزيد من تحرج الحكومة البريطانية ، فقد أرسل "بولجانين" رئيس الوزراء السوفيتى ثلاثة إنذارات حادة اللهجة إلى المعتدين الثلاثة فى نفس اليوم ، كما أذاع راديو موسكو تلك الإنذارات التى هدد فيها بولجانين كلاً من بريطانيا وفرنسا بقصف مدنهم بالأسلحة النووية والهيدروجينية إن لم توقفا الحرب على مصر فوراً ، أما إسرائيل فهددها بزوالها من الوجود كدولة[٧] ، كما أرسل برقيتين عاجلتين إلى الولايات المتحدة والأمم المتحدة أكد فيهما

---

[١] نفسه ، ص ٤١١.

[٢] جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦\١١\٥

[٣] تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السابعة والعشرين فى مارس ١٩٥٧ بالقاهرة ، ص ص ٩٥-٩٦.

[٤] مذكرات إيدن : ص ٤١٣ .

[5] D.E.F.E ,11/122, Stc.Swa.No 81 ,from Secrtary Chiefs of Staff Comitte to G.H.Q East Land Forces ,Dat .Nov 5,1956. And: Ibid, Isum .No 7, from Ministry of Defence to Allid Forces ,Dat. Nov 5,1956. And : Ibid, Tel.No 1022,from U.K High Commission In Canada to Commonwealth Reletion Office ,Dat.Nov 8, 1956.

[6] Ibid ,Isum .No 1, from M.A.I.N Middle East to A.F.H.Q Ministry of Defence ,Date .Nov 6,1956.

[٧] جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٦ . وأيضاً : محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، ص ص ٥٥٤- ٥٥٥ ، ص ٨٦٢ .

على وجوب وقف إطلاق النار على الفور ، وأن بلاده ستستخدم الأسلحة النووية لفرض السلام فى المنطقة سواء وافقت واشنطن أو رفضت[١].

وبالفعل كان وقع الإنذار السوفيتى على حكومة إيدن كالصاعقة ، فقد استدعى إيدن مجلس وزرائه الكامل للاجتماع الطارئ ، واتفق الوزراء على أن الإنذار لا يعطى لأحد فرصة التردد فى قبوله ، وخاصةً بعد تأخر عمليات الاحتلال ووقف تدفق البترول العربى إلى بريطانيا تقريباً ، وما تبعه من انهيار الجنيه الإسترلينى[٢] ، لذلك قرر إيدن وقف إيطلاق النار ، ولكنه آثر التأخر فى إعلانه لإعطاء الفرصة لنجاح أسطوله الحربى البحرى" الأرمادا" فى احتلال مدن بالقناة يمكن المساومة بها لتدويل القناة فيما بعد ، لذا أصدر أوامره بسرعة التنفيذ[٣]. وقد حدث هذا بالفعل فمع اجتياح قوات الكوماندوز بورسعيد بعد طلوع شمس يوم ٦ نوفمبر[٤] ، وتواصل التعزيزات البريطانية سقطت المدينة بأكملها فى أيديهم ، وعين القنصل البريطانى حاكماً مدنياً عليها[٥] ، حيث أعلن إيدن عقب ذلك وقف إطلاق النار فى الساعة الثانية صباح ٧نوفمبر بتوقيت القاهرة الموافق للثانية عشر مساء ٦ نوفمبر بتوقيت لندن[٦] .

وعلى الصعيد السياسى ، كان إيدن قد كلف مندوبه الدائم بالأمم المتحدة فى الساعة ١٢ مساء ٦ نوفمبر بإعلان وقف إطلاق النار ، واستعداد القوات البريطانية للتعاون مع القوات الدولية

---

[١] تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السابعة والعشرين فى مارس ١٩٥٧ بالقاهرة ،ص ص٩٧-٩٨. وأيضاً : مذكرات آيزنهاور : ص ٦٠ . وأيضاً : جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٦\١١\٦ .

[٢] محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ص ٥٥٥-٥٥٦.

[3] D.E.F.E,11/122, Flash, from Center of Arm to Admeralts,Date. Nov 6,1956.

[4] Ibid .

- وأيضاً : مذكرات إيدن : ص ٤١٤ .

[5] F.O,371/118913,Tel.No504,fromRaleph.MurrytoF.O,Dat.Nov16,1956.And :F.O,371/125482, Annex Mr.Vallet's Letter of January 1957,from Researsh Department to Atterny .General,Date.Jan 4,1957.

[6] D.E.F.E , 11/122 , Flash,from Center of Arm to Admiralty ,Dat.Nov 6,1956. And : F .O ,371 /125 482 , Letter,from Vallet to Attarny .General,Date. Jan 4,1957.

فوروصولها منطقة القناة[١] ، ومن الملاحظ أن إيدن اتخذ هذا القرار بعد تخلى الأمريكيين عنه ، فضلاً عن ضغط آيزنهاور عليه بمنع تزويد بلاده بالبترول الأمريكى إذا أصر على الحرب[٢] ، بالإضافة إلى تدفق التقارير العسكرية البريطانية التى تؤكد وجود القوات الجوية والبحرية السوفيتية فى الشرق الأوسط ، وكذلك ما أكدته برقيات السفير البريطانى بموسكو على جدية الإنذار السوفيتى وحثه إيدن على سرعة وقف إطلاق النار[٣]، فضلاً عن ضغط المعارضة البريطانية سواء داخل البرلمان أو خارجه مطالبين إيدن بوقف فورى للحرب[٤] . وفضلاً عن ذلك ، كان للرأى العام العالمى فى الأمم المتحدة الدور الرئيسى فى الانسحاب بلا شروط ، فقد أصدرت الجمعية العامة قرارها فى ٧ نوفمبر بوقف إطلاق النار الفورى وإرسال قوات دولية للفصل بين المتنازعين ، وحفظ السلام ، حيث وافقت مصر وبريطانيا على القرار. ورغم ذلك عقدت بريطانيا العزم على المساومة ببورسعيد مقابل تسوية مرضية لأزمة القناة بتدويلها[٥]، فى حين لعبت الحكومة المصرية دور المنتصر بعد وقف إطلاق النار ، فاشترطت إتمام الانسحاب مقابل تطهير القناة[٦] ، ومن جانبها حاولت الحكومة البريطانية إقناع همرشولد بالسماح لها فى إشراك قواتها ببورسعيد مع القوات الدولية ، إلا أن الحكومة المصرية أصرت على رفضها الأمر ، وهو ما استحسنه همرشولد الذى رفض إشراك قوات فرنسية وأمريكية وسوفيتية[٧]. وفى محاولة يائسة للحكومة البريطانية لإقناع همرشولد والجمعية العامة بإشراك قواتها ببورسعيد فى القوات الدولية

---

(1) D.E.F.E , 11/122 , Flash,from Center of Arm to Admiralty ,Dat.Nov 6,1956. And : F .O ,371 /125 482 , Letter,from Vallet to Attarny .General,Date. Jan 4,1957.

(2) F.O,371/118909, Tel.No 241, from Embassy in Moscue to F.O,Dat.Nov 9,1956.

(3) Ibid.

(٤) مذكرات مراد غالب (مع عبد الناصر والسادات) : الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ، ص ٣٣ .

(5) F.O,371/118909 , Isum.No9, from (M.A.I.N) Middle East to (A.F.H.Q) Ministry of Defence,Date .Nov7 ,1956.

(٦) مذكرات المهندس عبدالحميد أبوبكر : ص ٢٤٤.

(7) Ibid, Message ,from Admeralty to C.IN.C Mediterretion ,Date.Nov 10,1956.

لتحسين سمعة بلادها التى ساءت بعد الحرب ، طلب إيدن من لويد التفاهم مع همرشولد وإقناع أعضاء الجمعية العامة بتأييد مطالبه فى هذا الشأن ، بحجة علم حكومته بطبيعة أماكن عمل القوات البريطانية فى المنطقة[١]. كما حاول لويد إقناعهم بعدم تمكين الحكومة المصرية من فرض سلطانها على القوات الدولية باستصدار قرار من الجمعية العامة يلزمها بذلك[٢] ، إلا أنه فشل[٣].

ومع تدفق القوات الدولية إلى بورسعيد عن طريق القاهرة* ، بدأت الحكومة البريطانية فى سحب قواتها من بورسعيد منذ ٢٤ نوفمبر[٤] ، بعد يأسها من المساومة بالانسحاب من بورسعيد مقابل تدويل إدارة القناة [٥]، نظراً لإصرار الحكومة الأمريكية على الانسحاب غير المشروط من مصر[٦]، مما أدى إلى إقرار مجلس الوزراء البريطانى فى جلسة ١٩ نوفمبر بضرورة الانسحاب غير المشروط على ألا يتم إعلانه[١]، ريثما تخرج بريطانيا بأى نفع من مناقشات جلسات الجمعية الجمعية العامة ، وبالفعل عندما طالب" كابوت لودج" المندوب الأمريكى الدائم بالأمم المتحدة كلاً

---

(1) F.O,371/118874 , Letter , from Anthony .Eden to Selwyn .Lioyd ,Date. Nov 17,1956 .

(2) F.O,371/118896, Tel.No 1929,from F.o to New york,Dat.Nov 16,1956.

(3) F.O, 371/118824, Message, from Prime Minister to Anthony Hed,Date.Nov 20,1956 .

*** حيث وصلت الفرقة النرويجية ورحب بها عبد الناصر ، ثم توجهت بالقطار إلى بورسعيد فى ٢٠ نوفمبر ، وبذلك وصل عدد القوا ت الدولية إلى ٣٠٠٠آلاف جندى. انظر:**

- D.E.F.E,11/122,Key Cos.No98,fromA.F.H.Q to Ministry of Defence,Dat.Nov22,1956 .

(4) F.O,271/125482, Annex Mr.Valletٍs Letter of January 1957 , from Researsh Department to Attarny .General ,Dat.Janu 4,1957 .

(٥) أنتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص ٢٢٥.

(٦) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٥٧٠.

مـن بريطانيـا وفرنسـا بسـرعة الانسـحاب حـاول ديكسـون إقناعـه والجمعيـة العامـة بـأن سـرعة الانسحاب ستؤدى إلى حدوث بلبلة فى صفوف القوات البريطانية[٢].

ومن جانبها مارست الحكومة المصرية ضغوطاً مباشرة على نظيرتها البريطانية فى الجمعية العامة لحملها على سرعة الانسحاب ، فقد أشارت الوثائق المصرية إلى تقديم محمود فوزى مشروع قرار يقضى بتحديد موعد الانسحاب على أن يتم الاقتراع عليه فى جلسة ٢٣ نوفمبر ، وقد حاولت الحكومة البريطانية تعطيله فطالبت بتأجيل موعد الاقتراع عليه ، الأمر الذى رفضه فوزى تماماً بتأييد همرشولد الذى وعده بالضغط على لويد وبينو لتحديد موعد الانسحاب ، وخاصة مع إصرار مصر على عدم البدء فى التطهير إلا بعد إتمام الانسحاب[٣]. وأمام هذه الضغوط المتزامنة مع سخط الرأى العام البريطانى على حكومته أكد لويد لهمرشولد أن مجلس العموم سيقرر فى جلسة ٢٩ نوفمبر موعد الانسحاب[٤]، إلا أنه عاد فى ٢٩ نوفمبر ليبلغه عن تأجيل حكومته لإعلان موعد الانسحاب إلى الثانى من ديسمبر[٥] ، حيث أصدر مجلس الوزراء البريطانى قرار فى ٢ ديسمبر بتحديد موعد الانسحاب فى ١٤ديسمبر ، وقد ألقى إيدن القرار بنفسه فى جلسة مجلس العموم فى نفس اليوم[٦] ، إلا أن الانسحاب لم يتم إلا فى٢٢ ديسمبر بعد إلحاح الحكومة الفرنسية على نظيرتها البريطانية بتأجيله لأسباب تقنية رغم الضغوط التى مارستها الحكومة المصرية ضدها لعدم تأجيل الانسحاب عن موعده[٧]. وعلى أية حال ، فقد كان

---

(1) C.A.B ,129/39,Cabenetُs Record ,Dat .Nov19,1956. And ، F.O,371/1188917,Leter, from Deen to F.O,Dat. Nov 26,1956.

(2) F.O,371/118914, Letter, from Representative of British in U.N to F.O ,Dat. Nov 17,1956.

(٣) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ص ٢٧٢-٢٧٥.

(٤) محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، ص ص ٨٦٩-٨٧٠.

(٥) نفسه ، ص ص ٨٧٠-٨٧١.

(6) F.O,371/118916, R.No863, from TelAviv to F.O,Dat.Dec 4,1956.

(7) F.O,371/118917, Tel.No 447, from Preme Ministry in Paris to F.O,Dat. Dec 7,1956. F.O,371/118916, Tel.No726, from A.F.H.Q to F.O,Dat.Dec 5,1956 .

لإدارة إيدن الفاشلة لأزمة السويس أكبر الأثر فى أفول نجم الإمبراطورية البريطانية ، فمن المنطقى أن يقدم إيدن استقالته كنتيجة طبيعية لفشله بعد إجماع الآراء البريطانية على ذلك ، سواء فى صفوف الرأى العام أو دوائر صنع القرار ، حيث عقد اجتماع طارئ لوزرائه فى ٩ يناير ١٩٥٧ أعلن فيه استقالته[١] وأصبح وزير ماليته " هارولد ماكميلان رئيساً للوزارة الجديدة[٢]. أما مصر فقد خرجت منتصرة من تلك الحرب ، حيث أكد السفير البريطانى بباريس أن القيادة المصرية استطاعت بإدارتها الحكيمة للأزمة أن تظفر بانتصار سياسى كامل[٣].

وهكذا وضعت الحرب حداً فاصلاً للعلاقات المصرية البريطانية التى انقطعت تماماً على إثر المؤامرة البريطانية ضد مصر عام ١٩٥٦ م ، والتى حاولت بريطانيا من خلالها إعادة نفوذها المفقود فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن أممت القيادة المصرية قناة السويس حيث كان رد الفعل البريطانى إشعال الحرب ضد مصر ، لتعلن الحكومة المصرية على أثرها قطع علاقاتها مع بريطانيا ، ولتدخل العلاقات فيما بين البلدين بعد ذلك فى صورة جديدة هى المواجهة بينهما داخل مصر وخارجها .

---

[١] محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان (حرب الثلاثين عاماً) ، الطبعة الثالثة ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٩٣٩-٩٤٥ .

[٢] مذكرات آيزنهاور : ص ٧٥.

[3] F.O,371/125522, Tel .No 124,from Paris to F.O,Dat.May 11,1957.